جامعة قاصدي مرباح ـ ورقلة ـ

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان :علوم اقتصادية ،علوم التسيير وعلوم التجارية

الشعبة : العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

بعنوان

تأثير الاستثمار و الادخار و الاستهلاك على التنمية الاقتصادية في الجزائر

دراسة قياسية من سنة 2019/1990

من إعداد الطالبة:

بيتر نور الدين

هاشمي نصيرة

نوقشت وأوجيزت بتاريخ :.. /2020/10

أمام اللجنة المكونة من :

الأستاذ(ة)..... جامعة قاصدي مرباح ورقلة .....رئيسا

الدكتور / بن ختو فريد..... ...جامعة قاصدي مرباح ورقلة.....مشرفا

الأستاذ(ة) ..... جامعة قاصدي مرباح ورقلة .....مناقشا

السنة الجامعية:2020/2019

جامعة قاصدي مرباح ـ ورقلة ـ

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان :علوم اقتصادية ،علوم التسيير وعلوم التجارية

الشعبة : العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

بعنوان

تأثير الاستثمار و الادخار و الاستهلاك على التنمية الاقتصادية في الجزائر

دراسة قياسية من سنة 2019/1990

من إعداد الطالبة:

بيتر نور الدين

هاشمي نصيرة

نوقشت وأوجيزت بتاريخ :.. /2020/10

أمام اللجنة المكونة من :

الأستاذ(ة)..... جامعة قاصدي مرباح ورقلة .....رئيسا

الدكتور / بن ختو فريد..... ...جامعة قاصدي مرباح ورقلة.....مشرفا

الأستاذ(ة) ..... جامعة قاصدي مرباح ورقلة .....مناقشا

السنة الجامعية:2020/2019

الإهداء

بسم الله والحمد الله والصلاة والسلام على رسول الله أهدي ثمرة هذا العمل

إلى التي طالما شق لها دعاؤها الصعاب وقادتنا إلى الفوز في مراحل الحياة

.....أمي حفظها الله.....

و الى روح ابي رحمه الله

و الى الدكتور عبدالباقي بضياف.

و الى الدكتور بن ختو فريد

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد.....

بيتر نو الدين

هاشمي نصيرة

الشكر

ليس بعد تمام العمل من شيء أجمل ولا أحلى من الحمد، فالحمد لله والشكر له كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه وكما ينبغي لجزيل فضله وعظيم إحسانه على ما أنعم به علي من إتمام هذا البحث

ثم إنه لا يسعنا إلا أن نشيد بالفضل ونقر بالمعروف لكل من ساهم في إنجاز هذا البحث وأخص بالذكر...

أستاذنا مساعد المشرف الدكتور **بضياف عبد الباقي** على ما خصنا به من التوجيه والتصويب...

و كذا أستاذنا **ابراهيم خويلد**

كما أشكر كل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد ولو بالدعاء بظهر الغيب، بورك فيهم جميعا

وجزاهم الله عنا خير الجزاء.

بيتر نور الدين

هاشمي نصيرة

الملخص

هدفت الدراسة إلى محاولة تحديد اثر بعض محددات التنمية الاقتصادية في الجزائر ، خلال الفترة الزمنية (1990-2019) ، وقد تم استخدام منهجية toda-yamamoto التي تعتمد على نموذج متجه الانحدار الذاتي var، وهذه المنهجية لا تأخذ بعين الاعتبار استقراريه السلاسل الزمنية أي تتفادى إشكالية الانحدار الزائف، وخلصت هذه الدراسة وفقا لهذه المنهجية الى ان هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين كل من الاستثمار و الادخار و الاستهلاك من جهة و الناتج المحلي الخام من جهة اخرى، و هذا له دلالة ان لكل من هاته المتغيرات تسبب في الزيادة في الناتج المحلي و ذلك بخلق فوائض القيمة و الدفع بحركة الانتاج.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الادخار، الاستهلاك، نموذج متجه الانحدار الذاتي var ، منهجية toda-yamamoto، التنمية الاقتصادية.

Abstrac

The study aimed to try to determine the effect of some determinants of economic development in Algeria, during the period of time (1990-2019), and the toda-yamamoto methodology, which depends on the variant self-regression vector model, was used, and this methodology does not take into account the stability of the time series, i.e. avoids the problematic False regression, and this study concluded, according to this methodology, that there is a two-way causal relationship between investment, saving and consumption on the one hand and the gross domestic product on the other hand, and this has significance for each of these causes the increase in the GDP by creating surpluses of value. And the payment of the movement of production.

Keyword : Investment, saving, consumption, var autoregressive vector model, toda-yamamoto methodology, economic development.

قائمة المحتويات

الإهداء IV
الشكر V
الملخص VI
قائمة المحتويات VII
قائمة الإشكال IX
قائمة الجداول X
مقدمة أ

الفصل الأول: علاقة التنمية الاقتصادية بالاستثمار و الادخار، الاستهلاك

تمهيد 2
المبحث الأول: ما هي التنمية الاقتصادي– مفاهيم أساسية– 3
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادي 3
المطلب الثاني: مقاييس التنمية 5
المطلب الثالث: القضاء على عقبات التنمية الاقتصادية 8
المطلب الرابع: استراتيجيات التنمية الاقتصادية 10
المبحث الثاني: تأثير الاستثمار و الادخار، الاستهلاك على التنمية 15
المطلب الأول: الاستثمار و علاقته بالتنمية الاقتصادية 15
المطلب الثاني: الادخار و علاقته بالتنمية الاقتصادية 22
المطلب الثالث: الاستهلاك و علاقته بالتنمية الاقتصادية 27
المبحث الثالث: الدراسات السابقة 31
المطلب الأول: الدراسات السابقة المرتبطة بالاستثمار و التنمية الاقتصادية 31
المطلب الثاني: الدراسات السابقة المرتبطة بالادخار و التنمية الاقتصادية 32
المطلب الثالث: الدراسات السابقة المرتبطة بالاستهلاك و التنمية الاقتصادية 33
المطلب الرابع: مقارنة الدراسات السابقة بموضوع الدراسة 34

الفصل الثاني : دراسة قياسية لأثر الاستثمار و الادخار، الاستهلاك على التنمية الاقتصادية في الجزائر

تمهيد 37
المبحث الاول: تحليل متغيرات الدراسة 38
المطلب الأول: تحليل متغير الناتج المخلي الخام للفترة الممتدة 1990–2019 38
المطلب الثاني: تحليل متغير الاستثمار المخلي الخام للفترة الممتدة 1990–2019 40
المطلب الثالث: تحليل متغير الادخار للفترة الممتدة 1990–2019 44
المطلب الرابع: تحليل متغير الاستهلاك للفترة الممتدة 1990–2019 46

المبحث الثاني: الدراسة القياسية 48
المطلب الأول: إختبار السببية Toda-yamamoto 48
المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة 57
الخاتمة 60
قائمة المراجع 62

قائمة الأشكـــال

رقم الشكل	عنـــوان الشـــــكل	رقم الصفحة
01	الادخار والاستثمار ومعدل الفائدة	24
02	دالة الاستهلاك والادخار الكينزية في المدى القصير	25
03	منحنى تطور الاستثمار في الجزائر للفترة من 1990 إلى 2019	39
04	تطور الادخار في الجزائر للفترة من 1990 إلى 2019	41
05	منحنى يوضح تطور الاستهلاك خلال فترة الدراسة 1990 إلى 2019	43
06	الدائرة الأحاديـــــــة	47
07	خطوات تطبيق منهجية Toda Yamamoto	57

قائمة الجداول

رقم الشكل	عنـــوان الجـــــــدول	رقم الصفحة
01	يلخص أهم وقائع الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2019	36
02	يوضح تطور الاستثمار للفترة 1990-2019	38
03	يوضح تطور الادخار للفترة 1990-2019	40
04	يوضح تطور الاستهلاك للفترة 1990-2019	43
05	نتائج اختبار جذر الوحدة (ديكي- فولر الموسع)	45
06	نتائج اختبار تحديد فترات الإبطاء المثلى في النموذج (VAR)	46
07	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Berra	48
08	نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الاخطاء LM	49
09	نتائج اختبار السببية حسب منهجية Toda yamamoto	52

مقدمة

توطئـة

إن الملاحظ للساحة الاقتصادية العالمية يرى بوضوح أن التنمية الاقتصادية أضحت الشغل الشاغل لمعظم الاقتصادات في الوقت الراهن، لذا فالواقع الاقتصادي يحتم على كل دولة تطوير برامج اقتصادية على المستوى الوظيفي وكذا الاستراتيجي للوصول إلى أعلى معدلات النمو، ورفع الناتج المحلي في سبيل تحقيق الأهداف المسطرة لاسيما التنمية الاقتصادية .

وحيث أن كلا من الانفاق الاستهلاكي، الاستثماري، وكذا الادخار تعد من المحددات الرئيسية التي تساهم في توجيه ورفع الناتج المحلي، حيث يعتبر ارتفاعه على المدى الطويل من أهم مظاهر تحقيق التنمية الاقتصادية، الأمر الذي يتم عن طريق السياسات الاقتصادية المختلفة (مالية نقدية .. إلخ) .

وقد شهدت الجزائر خلال ثلاثة عقود الماضية تغيرات كبرى على مختلف الأصعدة ليس فقط في المجال الاقتصادي، رافق ذلك برامج تنموية وتغيرات جذرية وهامة على المستوى الكلي، بحيث توجهت سياسات الدولة إلى الحد من الآثار السلبية للتغيرات الحاصلة على الاقتصاد الوطني وذلك عن طريق توجيه الاستثمار العمومي والخاص، ترشيد وتوجيه الاستهلاك وتعبئة المدخرات الوطنية، بهدف الوصول إلى أعلى معدلات التشغيل والحفاظ على ذلك على المدى الطويل لتحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق رفع الناتج المحلي .

أولا – طرح الإشكالية :

ما مدى تأثير الاستثمار، الادخار و الاستهلاك على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال ال فترة مابين 1990 إلى غاية 2019؟

ثانيا–فرضيات البحث:

تم صياغة فرضيات البحث بناء على الإشكالية المطروحة .وتتمثل الفرضيات فيما يلي:

الفرضية الأولى : توجد علاقة سببية بين الاستثمار و التنمية الاقتصادية ؛

الفرضية الثانية : توجد علاقة سببية بين الادخار و التنمية الاقتصادية ؛

الفرضية الثالثة : توجد علاقة سببية بين الاستهلاك و التنمية الاقتصادية.

ثالثا-اهمية هذه الدراسة

- تتناول هذه الدراسة احد الموضوعات الهامة و المتمثلة في تحديد و معرفة تأثير كل من الاستثمار و الادخار و الاستهلاك على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019).

- تعتبر معرفة محددات و تقدير مدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية غاية الاهمية لمتخذي القرارو راسمي السياسة الاقتصادية في الجزائر

رابعا- مبررات اختيار الموضوع:

تتمثل أهم الأسباب التي جعلتنا نختار الموضوع والبحث فيه ما يلي:

اعتبارات موضوعية

من جهة ،متمثلة في محاولة معرفة التنمية الاقتصادية والعوامل المؤثرة عليها.

المبررات الذاتية فهي كما يلي:

جاء اختيار هذا الموضوع بحكم التخصص الذي ادرسه ألا و هو اقتصاد كمي؛

الميول الشخصي لاختيار المواضيع التي لها بالقياس الاقتصادي.

خامسا- أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي:

- التعرف على محددات التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2019)

-قياس أثر محددات التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2019)

سادسا- حدود الدراسة:

الحدود المكانية: لدراسة العوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية في الجزائر تم اختيار ثلاث محددات و هي الاستثمار، الادخار و الاستهلاك.

الحدود الزمنية :سنعتمد في هذا البحث على البيانات المالية المأخوذة من التقارير السنوية لديوان الوطني للاحصاء خلال فترة 1990 - 2019 .

سابعا- منهج البحث :

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده وللإجابة عن الإشكالية المطروحة اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي الموافق للدراسة النظرية ، إضافة لمنهج الدراسة القياسية مستعينين بمنهجية تودا-ياماموتو وبعض البرامج الإحصائية منها ،Eviews , Excel10

ثامنا- هيكل البحث:

لقد تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين كما يلي:

يتناول الفصل الأول بأساسيات حول التنمية الاقتصادية والعوامل المؤثرة عليها والدراسات السابقة وذلك من خلال تقسيم إلى ثلاث مباحث خصص المبحث الأول والذي تمحور حول مفهوم التنمية الاقتصادية أما المبحث الثاني خصص للعوامل المؤثرة على التنمية الاقتصادية والمبحث الثالث خصص لدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها في دراستنا وإبراز أهم جوانب الاختلاف وكذلك موقعها .

في حين الفصل الثاني يحتوي على الدراسة التطبيقية التي تقسيمها إلى مبحثين الأول بعنوان تحليل متغيرات الدراسة ، والمبحث الثاني الدراسة القياسية .

تاسعا: مرجعية البحث :

اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من الأدوات تمثلت في :

الكتب المتخصصة في الاقتصاد القياسي؛

الرسائل الجامعية المتعلقة بالموضوع؛

الملتقيات والمجلات الجامعية المحكمة .

عاشرا- صعوبات الدراسة- :

بالرغم من أهمية الموضوع و تشعبه، كون الاستثمار و الادخار و الاستهلاك متكاملين فيما بينهم لتحقيق التنمية الاقتصادية إلا أنه صعب علينا الوصول للمراجع الأكاديمية التي تضمهم في دراسة شاملة و الميدانية و البحوث و التقارير العلمية لواقع الاقتصاد الجزائري خصوصا تلك التي تناولت الموضوع بأساليب كمية مما تعذر علينا الإلمام بقدر كبير للمحتوى الدقيق للموضوع

صعوبة الحصول على المعطيات و الإحصائيات

عدم دقة البيانات الإحصائية التي تصف و تقدر مؤشرات الاقتصاد الكمي في الجزائر خاصة و في باقي الدول العربية محل الدراسة عامة

الظروف المواتية لفيروس كوفيد-19 من بينها غلق المكتبات مما أدى بنا للاعتماد على المراجع عبر الانترنت.

الفصل الأول

علاقة التنمية الاقتصادية بالاستثمار، الادخار و الاستهلاك .

تمهيد:

احتل موضوع التنميةَ الاقتصادية في الماضي و لا يزال في الوقت الحاضر مكانا بارزا بين الدراسات التي يبحثها الفكر الاقتصادي، خاصة في الدول النامية، فالاستثمار الأجنبي المباشر هو العجلة المحركة لمختلف اقتصاديات الدول في العالم، إذ يعتبر الوسيلة الفعالة لتحقيق مختلف الأهداف السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية، و هذا ما جعل العديد من الدول النامية تسعى جاهدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر و استغلال مواردها المتاحة لتحسين مستوى معيشة سكانها، و النهوض بالقطاعات الإنتاجية المختلفة و الاستثمار الأجنبي المباشر عملية شاقة تحتاج إلى جهد كبير و نفقات طائلة، و وقت طويل و إتباع السياسات و الاستراتيجيات الملائمة و كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل مشاريعها التنموية .

و بغرض معالجة هذا الموضوع قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية .

المبحث الثاني: تأثير الاستثمار و الادخار، الاستهلاك على التنمية الاقتصادية .

المبحث الثالث: الدراسات السابقة .

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية – مفاهيم اساسية –

تعتبر التنمية الاقتصادية عديدة الأهداف، تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان و توفير أسباب الحياة الكريمة لهم، فالناس في المناطق المتخلفة لا ينظرون إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها، إنما ينظرون إليها أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى، و الوسيلة دائما يجب أن تكون في خدمة الغايات والأهداف و ليس العكس .

المطلب الأول: مفهوم و أهداف التنمية الاقتصادية

✓ **مفهوم التنمية الاقتصادية**

قبل معرفة مفهوم التنمية الاقتصادية لابد من التمييز بين النمو و التنمية الاقتصادية، فالنمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما، خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي و العكس صحيح .

أما التنمية فتعني إحداث تغيرات جذرية في بعض المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق معدلات نمو فيها أسرع من معدلات نموها الطبيعي، و إذا كان النمو الاقتصادي ينحصر تأثيره في الجانب الاقتصادي أو في قطاع معين، فالتنمية تعني إحداث تغيرات جذرية في كافة المجالات الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية و الثقافية[1].

و قد اختلفت مفاهيم التنمية الاقتصادية باختلاف المدارس و الفترات واختلاف وجهات النظر :

فقد عرفها "مانير بالدوين" بأنها : "عملية يتم من خلالها زيادة الدخل الوطني الحقيقي و خلال فترة زمنية معينة"[2].

و عرفها " kindle berger" بأنها : "الزيادة في الناتج الوطني و خلال فترة زمنية معينة، مع ضرورة إحداث تغيرات تكنولوجية و فنية و تنظيمية في المؤسسات الاقتصادية القائمة".3

و هي "مجموعة السياسات التي يتبعها مجتمع معين استنادا إلى قواه الذاتية و تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي مع ضمان تواصل هذا النمو و (تواصله) توازنه لفترة طويلة من الزمن لتلبية حاجات الأفراد و تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية" .

---

[1] سماعيل عبد الرحمن، حربي محمد مرس عريقات، "تعاريف مفاهيم أساسية في الاقتصاد الكلي"، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص363 .

[2] كاظم جاسم العيساوي، محمود الوادي، "الاقتصاد الكلي، تحليل نظري و تطبيقي"، عمان، 2000، ص 214 .

[3] كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 2007، ص70 .

✓ **أهداف التنمية الاقتصادية**

أهداف التنمية الاقتصادية تختلف من بلد لأخر و من فترة لأخرى للبلد الواحد، و مع ذلك فإن هناك أهداف مشتركة تسعى إليها معظم الدول و التي من أهمها ما يلي[1]:

أولا : زيادة الدخل الوطني الحقيقي

و يمكن القول بأن زيادة الدخل الوطني الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة (في الدخل) أو نوعها تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية و أهمها على الإطلاق في الدول النامية، و تقصد زيادة الدخل الوطني الحقيقي النقدي أي ذلك الذي يتمثل في السلع و الخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية (الكلية) المختلفة في خلال فترة زمنية معينة، وزيادة الدخل الوطني الحقيقي تحكمه عوامل معينة كمعدل الزيادة في السكان و إمكانيات البلد المادية و الفنية .

ثانيا : رفع مستوى المعيشة

يحدث هذا عندما يزيد عدد السكان بنسبة أقل من الزيادة في الدخل الوطني، كما أن يرفع مستوى معيشة السكان بالتوزيع العادل للدخل الوطني على الأفراد، و كذا بزيادة متوسط و دخل الفرد حتى يتسنى له رفع مستوى المعيشة فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل الوطني تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد و من ثم انخفاض مستوى معيشته، و من هنا نجد أن هدفها كرفع مستوى المعيشة، إنما هم من أهم الأهداف التي يجب أن تعمل التنمية الاقتصادية في تحقيقه في كافة البلاد المتخلفة التي تقوم بتنمية مواردها الاقتصادية، و لعل اقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفرد هو متوسط ما يحصل عليه من دخل فكلما كان هذا المتوسط مرتفع كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى معيشته و العكس صحيح[2].

ثالثا : تقليل التفاوت في الدخل و الثروات

يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول و الثروات هدفا من الأهداف الاجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية، فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي، و من انخفاض متوسط نصيب الفرد، تعاني أيضا من إختلالات في توزيع الدخول و الثروات [3]، فقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على

[1] كاظم جاسم العيساوي، محمود الوادي، مرجع سابق، ص 214 .

[2] المرجع السابق، ص 215 .

[3] كامل بكري، مرجع السابق، ص 73-74 .

جزء كبير من الثروة، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر و انخفاض مستوى دخولهم مما يؤدي إلى تدني المستوى الصحي و التعليمي و المعيشي .

رابعا : تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني

في الدول النامية يغلب قطاع الزراعة على القطاع الصناعي، حيث يعتبر الإنتاج الفلاحي مصدر عيش يراعي القانون على عملية التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة هذا الجانب، و يعملون على تخصيص نسبة معتبرة من موارد الدولة للنهوض بصناعة سواء كان بإنشاء صناعات جديدة، أو التوسع في الصناعات القائمة، و ذلك للتمكن القضاء على بعض المشاكل كتخلف القاعدة الإنتاجية الصناعية، و ضعف درجة التشابك بين القطاعات و هيمنة قطاع واحد، التي تثيرها سيطرة بعض القطاعات على البنيان الاقتصادي[1].

المطلب الثاني : مقاييس التنمية الاقتصادية

توجد ثلاث معايير رئيسية لقياس التنمية:

- ✓ **: معايير الدخل**

أولا– الدخل الوطني الكلي : يقترح الأستاذ "ميد mead" قياس التنمية الاقتصادية بالتعرف على الدخل الوطني الكلي و ليس نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هذا القياس لم يلق في الأوساط الاقتصادية القبول، و ذلك لأن زيادة الدخل (أو نقصه) قد لا يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية (أو سلبية)، فزيادة الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر، و نقص الدخل القومي لا يعني تخلفا اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر، كذلك يتعذر الإفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من و إلى دولة[2].

ثانيا – الدخل الوطني الكلي المتوقع : يقترح البعض قياس التنمية الاقتصادية على أساس الدخل الوطني المتوقع و ليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية، كما يتوفر لها الإمكانيات المختلفة للاستفادة من ثرواتها الكامنة إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني في هذه الحالة يرى بعض الاقتصاديين أن يؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل .

ثالثا– معيار متوسط الدخل : يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما و أكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هناك العديد من المشاكل

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الإسكندرية، 2000، ص 66–67 .

[2] المرجع السابق، ص67 .

و الصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه الصعاب أن إحصاءات السكان و الدخول غير كاملة وغير دقيقة، فإن عقد المقارنات بين الدول المتخلفة أمر مشكوك في صحته و دقت نظرا لاختلاف الأسس و الطرق، و يرى بعض الاقتصاديين أن الاهتمام بصدد التنمية يتعين أن يوجه إلى التنمية الإنتاجية و ليس إلى مستوى المعيشة إلى الدخل المنتج و ليس إلى الدخل المنفق، و على العكس يرى البعض التمسك بنصيب متوسط الفرد من الدخل باعتباره الذي يجب الأخذ به لأن الهدف النهائي من التنمية هو رفع مستويات المعيشة و مستويات الرفاهية .

✓ **المعايير الاجتماعية**

أولا– معايير صحية : من أهم المعايير التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي ما يلي[1] :

عدد الوفيات لكل ألف من السكان، عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان، فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء و سوء التغذية .

معدل توقع الحياة عقد الميلاد، أي متوسط عمر الفرد، فكلما زاد دل ذلك على درجة من التقدم الاقتصادي، و كلما انخفض دل ذلك على درجة من التخلف الاقتصادي .

كذلك توجد مؤشرات عديدة أخرى نذكر من بينها عدد الأفراد لكل طبيب .

ثانيا– معايير تعليمية: إن أهمية التعليم و أثره الواضح على جانبي الإنتاج و الاستهلاك و أن هناك إجماع على أن الإنفاق على التعليم يمثل استثمارا و ليس استهلاكا، و أن هذا الضرب من الاستثمار، الاستثمار البشري، يحقق عائدا مرتفعا سواء للأفراد أو للمجتمع ككل و من المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي و الثقافي[2]:

نسبة الذين يعرفون القراءة و الكتابة من أفراد المجتمع .

نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي و كذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع .

نسبة المنفق على التعليم بجميع مراحله (على الجميع) إلى إجمالي الناتج المحلي و كذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي .

ثالثا– معايير التغذية: إن العديد من الدول النامية غير قادرة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها مما يؤدي إلى تعرضها إلى نقص التغذية أو سوء التغذية، و ما يترتب على ذلك من ضعف قدراتها

[1] الدوري محمد أحمد، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ط 1، 2005، ص 54.

[2] المرجع السابق، ص 76–77 .

الإنتاجية و من ثم انخفاض مستويات الدخول فيها و من بين المؤشرات التي تستخدم للتعرف على سوء التغذية أو نقصها ما يلي :

متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية .

نسبة النصيب الفعلي من السعر الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد .

✓ المعايير الهيكلية

كانت الدول المتقدمة تعمل خلال فترة طويلة على توجيه اقتصاديات الدول النامية نحو إنتاج مواد غذائية و غيرها من المنتجات الأولية، الزراعية و المعدنية حتى يتسنى لها ضمان الحصول على تلك المنتجات الأولية بأسعار ملائمة و كذلك حتى تتمكن من جعل تلك الدول أسواقا لتصريف منتجاتها من السلع المصنوعة، إلا أن الوضع و على الأخص من الفترة الآلية للحرب العالمية الثانية لم يعد مقبولا لأسباب كثيرة منها ما تعرضت له أسعار المنتجات الأولية من تقلبات انعكس أثرها على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي و منها استمرار اتجاه معدلات التبادل الدولية إلى غير صالحها و كذلك إستمرار تبعيتها الاقتصادية عن طريق الاتجاه نحو التصنيع و ذلك لتوسيع قاعدة الإنتاج و تنويعه إضافة إلى تحقيق زيادة في الدخل و رفع مستويات المعيشة، ترتب على هذا الاتجاه تغيرات واضحة في الأهمية النسبية لقطاعات الاقتصاد المختلفة و على توزيع السكان بين الريف و المدينة .

كل هذه التغيرات يمكن اتخاذها كمؤشرات للدلالة على درجة النمو و التقدم الاقتصادي. و أهم تلك المؤشرات[1]:

الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي .

الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات .

نسبة العمالة إلى قطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة .

ولا شك أن الاتجاه إلى التصنيع لابد أن يؤدي غلى زيادة إجمالي الناتج المحلي نتيجة لإسهام الصناعات الجديدة، كما سيؤدي إلى زيادة الصادرات و زيادة فرص العمل .

[1] زياد رمضان، مبادئ التنمية الإقتصادية، دار وائل للطباعة، ط2، الأردن، 2000، ص57 .

المطلب الثالث: القضاء على عقبات التنمية الاقتصادية

تستلزم سياسة التنمية الاقتصادية توافر عدد من الشروط التي تتطلب تهيئة الإطار الملائم لها، و يواجه هذا التغيير عدد من العقبات ترجع إلى البنيان الاقتصادي القائم، و تمسك المجتمع بالأوضاع القائمة و مقاومة عملية التغيير هذه .

و يتطلب مواجهة هذه العقبات اتخاذ عدد من الإجراءات التي سوف نتطرق إليها في هذا المبحث تتمثل في المطالب التالية[1]:

القضاء على العقبات الاقتصادية.

القضاء على عقبات الاجتماعية.

تذليل الصعوبات الإدارية.

- ✓ القضاء على العقبات الاقتصادية

من أهم العقبات الاقتصادية التي تواجه عملية التنمية ما يلي :

أولا : تفشي ظاهر الاقتصاد المزدوج

و نجدها في غالبية الدول المتخلفة، و يقصد بهذه الظاهرة وجود قطاعين منفصلين عن بعضهما تمام الانفصال داخل نطاق الاقتصاد القومي، أحدهما قطاع اقتصادي متقدم و الأخر قطاع تقليدي متخلف و يفصل بينهما خطوطا قاطعة تقسم الاقتصاد القومي إلى قطاعين كلاهما شبه مغلق مما يؤدي إلى وجود ترابط اقتصادي بين قطاع و آخر. على عكس الحال في الاقتصاديات المتقدمة حيث تترابط و تتكامل قطاعات النشاط الاقتصادي إلى الحد الذي يجعل نمو إحدى الصناعات أو المنطق يؤثر على الاقتصاد القومي بأكمله و يدفعه إلى الأمام[2].

و للقضاء على هذه الظاهرة (الاقتصاد المزدوج) يتطلب الأمر تنفيذ برامج للإصلاح الزراعي، و هذا من خلال إحداث تغيير شامل في العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية في المناطق الزراعية .

كذلك يجب أن يستهدف أي برنامج للإصلاح الزراعي زيادة الإنتاج الزراعي و رفع مستواه مع خفض نفقات الإنتاج، و ذلك بإحلال أساليب الإنتاج الحديثة محل التقليدية السائدة. خلاصة القول أن القضاء على ظاهرة الاقتصاد المزدوج من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق الترابط بين قطاع الزراعة و غيرها

[1] المرجع سابق، ص 158 .

[2] المرجع سابق، ص 186 .

من قطاعات النشاط الاقتصادي بحيث يدفع لنمو أحد هذه القطاعات النمو في بقيتها، و بحيث يتحقق الترابط الاقتصادي .

ثانيا : ندرة رؤوس الأموال

ندرة رؤوس الأموال و صعوبة تحقيق معدل مرتفع لتكوين رأس المال و بالتحديد ندرة رؤوس الأموال المستثمر بالنسبة إلى عدد السكان، و يراعي أن مصدر كل استثمار هو الادخار، و من ثم فيمكنا أن ننظر إلى مشكلة ندرة رؤوس الأموال المستثمرة على أنها مشكلة ضعف مستويات الادخار و التي تقف عقبة في سبيل تحقيق الاستثمار و خاصة في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية .

لذلك كان على الدولة أن تنتهج سياسة للتنمية الاقتصادية من خلال تسيير وسائل الادخار و إيجاد الحوافز للمدخرين و إنشاء المؤسسات الادخارية. و ترتبط بصعوبة ضعف مستويات الادخار صعوبة أخرى هي سوء توجيه هذه المدخرات لأغراض الاستثمار المختلفة، و يرجع السبب في ذلك إلى اختلال أجهزة التمويل في الدول النامية المتقدمة و تتطلب عملية تكوين رأس المال بإتباع إحدى الوسيلتين التاليتين[1] :

تحويل بعض الموارد المستخدمة في إنتاج سلع استهلاكية إلى إنتاج السلع الرأسمالية .

زيادة الناتج الكلي بحيث يتكون في غالبية من معدات رأسمالية، بحيث تكون السلع الرأسمالية بمثابة إضافات جديدة إلى السلع الاستهلاكية .

ثالثا : انخفاض الكفاية الإنتاجية

و يرجع انخفاض الكفاية الإنتاجية في الدول النامية عادة إلى نوع عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية، أي يجب أن تكون هذه العناصر على جانب من الجودة .

أما فيما يتعلق بعنصر العمل فالمشكلة لا تكمن في زيادة عدد العمال و إنما تنحصر في اكتسابهم لصفات أفضل من حيث تعليمهم وتزويدهم بخبرات جديدة و تدريبهم على استخدام الآلات و أساليب الإنتاج الحديثة و حقيقة الأمر أن الدول النامية تفتقر إلى أصحاب الكفاءات التنظيمية و الإدارية و يمكن عمل الدراسات و التدريبات اللازمة لتوفير هذه الكفاءات .

[1] العسري حسين درويش، "التنمية الاقتصادية"، دار النهضة العربية، ط1، بيروت1999، ص 270 .

✓ **القضاء على المعوقات الاجتماعية**

من المعلوم أن النظام الاجتماعي السائد في مجتمع معين يؤثر تأثيرا ملحوظا على النشاط الاقتصادي لهذا المجتمع، لذلك فإن النظم الاجتماعية العقيمة التي تسود غالبية الدول النامية، تعتبر بحق من أهم المعوقات لعملية التنمية الاقتصادية بهذه الدول نذكر منها[1]:

أولا: إبعاد المرأة عن مجالات الإنتاج تمثل نصف المجتمع .

ثانيا: من العادات الاجتماعية التي تنعكس أثارها الضارة على النشاط الاقتصادي، الإسراف في الإنفاق على الاستهلاك، و في هذا ما يحد من قدرة الأفراد على الادخار .

ثالثا: الحد من ارتفاع معدل نمو السكان، و يلاحظ أننا لا نقصد زيادة عدد السكان في حد ذاته بل المقصود هو زيادة عدد السكان بالنسبة على بقية موارد الإنتاج فلكي يرتفع مستوى معيشة الأفراد يجب أن يفوق معدل الزيادة في الطاقة الإنتاجية معدل الزيادة في السكان .

و خلاصة القول أن العملية الاقتصادية تتطلب القضاء على هذه المعوقات الاجتماعية حقيقة أن التغيير الاجتماعي يتطلب فسحة من الوقت قد تمتد لفترة طويلة نسبيا، إلا أنه يراعي أنه من الممكن اختصار هذه الفترة كثيرا باتخاذ الوسائل و الإجراءات الملائمة و التي يمكن أن تحدث آثارها في المراحل الأولى للتنمية، و من هذه الوسائل و الإجراءات حملات التوعية التي يمكن أن تقوم بها أجهزة الإعلام، و من بينها أيضا إصدار التشريعات اللازمة .

✓ **تذليل الصعوبات الإدارية.**

تعترف الحكومات في كل مكان بالدور الأساسي الذي تلعبه الإدارة في التنمية، لذلك تقدم تسهيلات متعددة للتدريب الإداري، وكثيرا ما حالت الهياكل الإدارية القائمة في الدول النامية دون تمكينها من الانطلاق نحو التنمية وكثيرا ما فشلت خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية بسبب قصور الأجهزة الإدارية وتعقد إجراءاتها وعدم كفاءاتها مما يعتبر عائقا خطيرا يحول دون نجاح الخطط التنموية[2].

المطلب الرابع : استراتيجيات التنمية الاقتصادية

عملية التنمية الاقتصادية تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية إلى جانب أمور أخرى، و هذا يعتمد على أمور أخرى من أهمها زيادة الاستثمارات، و هنا يتعين على القائمين بعملية التنمية اختيار

[1] المرجع السابق، ص 273–274 .

[2] ابراهيم عبد الهادي المليجي، "التخطيط للتنمية"، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ط 1، 2004، ص 128 .

الإستراتيجية الملائمة للتنمية الاقتصادية التي تساعد على تطوير الاقتصاد و تحقيق الأهداف المطلوبة. و أهم الإستراتيجيات المتبعة في التنمية الاقتصادية تتمثل فيما يلي :

- ✓ التركيز على تكوين رأس المال المادي

عندما بدأ الاهتمام بمشاكل التنمية الاقتصادية التي تستهدف الارتفاع السريع بمعدل نمو الناتج القومي تركز التحليل الاقتصادي حول السببية الطردية القوية بين معدل تراكم رأس المال المادي و معدل نمو الناتج القومين أي أن المتغير الاستراتيجي المهيمن في تحقيق هدف التنمية يتمثل في الإنفاق الاستثماري الضخم و أن البلاد النامية إذا نجحت في توفير أكبر حجم ممكن من الموارد الادخارية و استثمارها في بناء طاقات إنتاجية صناعية سوف تكسر حواجز التخلف و تنطلق في التقدم الاقتصادي و ذلك أسوة لما فعلته الدول الصناعية المتقدمة و التي كانت يوما دولا زراعية، أي على الدول النامية أن تستفيد من التجربة التاريخية التي مرت بها الدول الصناعية في مسيرتها في طريق النمو الاقتصادي. و أصبحت المشكلة في كيفية توفير ذلك القدر الهائل من الموارد المطلوبة لتنفيذ برامج الاستثمار الضخمة، و لم يكن هذا الاعتقاد ينفي وجود عوامل أخرى تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية، بل كان الرأي منعقدا من جانب علماء الاقتصاد المهتمين بقضايا التنمية، بأن التراكم الرأسمالي هو لب التنمية الاقتصادية، و يوضح الأستاذ "روستو" في نظريته مراحل النمو الاقتصادي، و هي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، مرحلة الانطلاق و مرحلة النضج، مرحلة الاستهلاك الوفير[1].

و قد أكد الأستاذ "آرثر لويس A. Louis" أن التنمية الاقتصادية يتوقف نجاحها على تحقيق زيادة كبيرة في التراكم الرأسمالي، بما في ذلك المعرفة و الكفاءات و كان يجادل بثقة أن الاقتصاد المتخلف الذي يزيد سكانه سنويا بمعدل 2 % كي يحقق ارتفاعا في معدل نصيب الفرد قدره 2 % يجب أن يرفع بالطبع نمو دخله القومي بمعدل 4 %، و لكي يحقق هذا الهدف عليه أن يدخر و يستثمر ربع دخله القومي سنويا، و رأيه أن ما ينقص البلاد المتخلفة ليس وسائل توفير هذه الموارد الضخمة و لكن التصميم والإرادة[2].

- ✓ **مبدأ الدفعة القوية**

يعارض العديد من الاقتصاديين على أساس أن التنمية الاقتصادية هي في حد ذاتها سلسلة من الدفعات المتقطعة، و يوصي هؤلاء الاقتصاديين بضرورة القيام بدفعة قوية أي ضرورة البدء بتنفيذ حجم

[1] العسري حسين دربوشن مرجع سبق ذكره، ص 286 .

[2] إبراهيم عبد الهادي، مرجع سابق، ص 138 .

ضخم من الاستثمارات حتى يمكن التغلب على الركود الاقتصادي للمجتمع المتخلف، و يجب أن لا ينخفض الاستثمار القومي عن حد معين و إلا لا تنجح التنمية في كسر الحواجز و عوامل المقاومة الداخلية للتقدم في اقتصاد البلد المتخلف، و أن التنمية بدفعات صغيرة لا تكفي للتغلب على عوامل التخلف الذاتي[1].

يتحصل تطبيق مبدأ الدفعة القوية في إغراق حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي من طرق و مواصلات و وسائل نقل و قوى محركة لتدريب القوى العاملة، و هي مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة بطبيعتها و التي سوف تخلق وفرات اقتصادية خارجية تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة، كما أن الاستفادة من تكامل دالة الادخار القومي في ظل تنفيذ برنامج استثماري ضخم الذي قد يثير مشكلة تمويل حادة في المراحل الأولى للتنمية، و لكن هناك تجادل بأن دفع عجلة التنمية بقوة على أساس تكامل دالتي الطلب و العرض ستحقق نمو الدخل القومي بمعدلات

مرتفعة يرتفع معه المعدل الحدي للادخار و بالتالي يتزايد اعتماد البلد النامي على موارده الذاتية في تمويل عمليات التنمية، و الاقتصادي "روز نشتين رودان" الذي قدم فكرة الدفعة القوية و تبرير ضرورتها و تحليل فعاليتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث قدم فكرته بصدد اهتمامه بوضع خطة لتصنيع شرق و جنوب أوروبا قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، بحيث ينطلق من فرض أساسي إن التصنيع هو السبيل الوحيد لتنمية البلاد المتخلفة، و المجال الممكن و الفعال لاستيعاب فائض القوة العاملة المتعطلة جزئيا و كليا يفي قطاعها الزراعي، و على أن تبدأ عملية التصنيع في شكل دفعة قوية، و يرى "روز نشتين رودان" أن يكون للدولة دورا بارزا في عملية تخطيط و تنفيذ مشاريع التصنيع التي يتطلبها تطبيق مبدأ الدفعة القوية، فالسوق المحلية الضيقة في البلاد المتخلفة لا تحفز المستثمر الخاص على القيام بإنشاء مشروعات صناعية تستخدم أساليب تكنولوجية حديثة ذات طاقة إنتاجية كبيرة .

- ✓ **استراتيجية النمو المتوازن وغير المتوازن**

و أهم الاستراتيجيات المتبعة في التنمية الاقتصادية نذكر ما يلي :

أولا : استراتيجية النمو المتوازن

صاغ الأستاذ "نيركسه" جوهر فكرة الدفعة القوية التي قدمها روز نشتين رودان في صيغة حديثة متكاملة أخذت تسمية استراتيجية النمو المتوازن، حيث يركز "نيركسه" على الحلقة المفرغة التي يخلقها ضيق حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي مؤكدا على أن كسر هذه الحلقة لا يتحقق إلا بتوسع حجم

[1] مرجع سبق ذكره، ص 116-117 .

السوق و الذي لا يتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية يتحقق بينها التوازن مع التأكيد على ضرورة تحقيق قدرا من التوازن بين القطاع الصناعي، و لم يقصد بالنمو المتوازن لمجموعة من صناعات سلع الاستهلاك أن تنمو هذه الصناعات بمعدل واحد بل من المؤكد أنها تنمو بمعدلات مختلفة تحدد بمرونة الطلب الداخلية للمستهلكين على السلع المنتجة، و هذه الاستراتيجية تستهدف التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لإشباع حاجات السوق المحلية و ليس لغرض التصدير على الأقل في المراحل الأولى، و ينطوي تحت مفهوم التوازن، التوفيق بين الزراعة و الصناعة في خطط التنمية فلا تنتعش إحداهما على حساب الأخرى [1]، كما يرتبط أسلوب النمو المتوازن بمجموعة من الصناعات الاستهلاكية المتكاملة أفقيا و ليس الصناعات الإنتاجية، و يرى "نيركسه" أنه ليس من الحكمة في ظروف البلدان المتخلفة أن تنتج هذه السلع الرأسمالية و عليها أن تكتفي باستيراده ا مستفيدة بمزايا الإنتاج الكبير لهذه السلع بالدول المتقدمة، و يرى "نيركسه" أيضا أن لا غنى عن قيام الدول بالصناعات الأساسية مثل الكهرباء و الطرق و الموانئ و الخدمات اللازمة لقيام الصناعة و توفير المناخ الاقتصادي الملائم لها. و أهم الانتقادات الموجهة إلى هذه الإستراتيجية ما يلي[2]:

تفترض هذه النظرية ضمنيا أن الاقتصاد يبدأ من الصناعة و ثم تتوقع فشل الصناعة الوحيدة، و الواقع أن أي اقتصاد متخلف قد يحتوي على العديد من الاستثمارات القائمة و ليس من المستبعد أن تتكامل أي صناعة جديدة مع ما سبقها من الاستثمارات في مجال الصناعة، كما أن إنشاء مجموعة صناعات جديدة ليس من الضروري أن يخلق وضعا متوازنا .

هذه الإستراتيجية تفترض مرونة عرض عوامل الإنتاج و ذلك على الأقل بالنسبة لكل صناعة جديدة يراد إنشاؤها، و كأنها تعالج مشاكل الركود و الجمود و الفقر بحلول خيالية تبتعد كثيرا عن الواقع، و يرى البعض أن الموارد المطلوبة لتنفيذ سياسة النمو المتوازن ضخمة جدا بحيث أن التي تتمكن من تجهيز هذه الموارد لا يمكن في الواقع أن تعتبر متخلفة .

إن قيام التنمية على أساس الاستثمار على جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية قد لا يؤدي إلى الوصول بالمشروعات إلى الحجم الأمثل من حيث الكفاءة الإنتاجية .

[1] مرجع سبق ذكره، ص 85 .

[2] نفس المرجع، ص 86-88 .

إن مسالة اتساع السوق الداخلي لسلع الاستهلاك لا يجب أن يكون هو المعيار الوحيد لتوزيع الموارد الاستثمارية بين صناعات السلع الاستهلاكية و الإنتاجية، فمقتضيات النمو الاقتصادي على المدى الطويل تتطلب النظر إلى العديد من الاعتبارات الأخرى بخلاف اعتبار اتساع السوق .

✓ **إستراتيجية النمو غير المتوازن**

يقصد بأسلوب النمو غير المتوازن اختيار بعض الصناعات أو الأنشطة الاقتصادية الأخرى و التي تتميز عن غيرها بقدرتها على حث الاستثمار في الصناعات و القطاعات الجديدة لتوجيه الدفعة القوية إليها، فتقود هذه الأنشطة عملية النمو الاقتصادي القومي بأكمله أي إحداث اختلال مقصود في توازن الاقتصاد القومي وفقا لإستراتيجية معلومة و هادفة، فالدولة الفقيرة لا تمتلك من الموارد سوى القدر الضئيل، كما تفتقر القدرة على تنظيم و توجيه الاستثمارات على أساس فكرة النمو المتوازن و من ثم فإن إستراتيجية النمو غير المتوازن تعتبر أكثر ملائمة لواقع البلاد المتخلفة و ظروفها الاقتصادية، و الاقتصادي "هيرشمان" صاحب الدعوة إلى فكرة النمو غير المتوازن، حيث يركز على موضوع تقرير أولويات الاستثمار و المعيار هو قدرة النشاط المنتقى على جذب أو الاستثمار في المجالات الأخرى التي تتعامل معه و يتناول هذا الموضوع من ناحيتين[1] :

الأولى: المفاضلة بين التنمية عن طريق إحداث فائض متعمد أو عجز متعمد في خدمات رأس المال الاجتماعي بالمقارنة بالطلب على هذه الخدمات من جانب الأنشطة التي تقوم بالإنتاج مباشرة، حيث أن إحداث فائض في رأس المال الاجتماعي فائض في رأس المال الاجتماعي يحث المنظمين على الاستثمار في المشروعات التي تقوم بالإنتاج مباشرة، أم القيام التنمية على أساس عجز في خدمات رأس المال الاجتماعي سوف يسفر عن ضغط اجتماعي شديد على السلطات الرسمية لزيادة المقدرة الإنتاجية لرأس المال الاجتماعي لتيسير مهمة أصحاب المشروعات و لدفع عجلة النمو الاقتصادي بأقل قدر من العراقيل و سوف ينتج عن ذلك ضرورة التوسع في خدمات رأس المال الاجتماعي و يجمع الاقتصاد القومي مع الوقت بين نوعي الاستثمار المتكاملان .

الثانية: المفاضلة بين الاستثمار في مشروعات الإنتاج المباشر على أساس ما يتميز به كل مشروع من مقدرة على حق الاستثمار من غيره من الأنشطة المكملة له، و يعتبر أن أفضل المشروعات هي تلك التي تعتبر أكثر من غيرها فعالية في خلق إختلالات التوازن داخل الاقتصاد[2] .

[1] رمزي علي إبراهيم سلامة، مرجع سابق، ص 264-267 .

[2] نفس المرجع، ص 270 .

المبحث الثاني : تأثير الاستثمار و الادخار، الاستهلاك على التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول : الاستثمار و علاقته بالتنمية الاقتصادية

يمثل الاستثمار النشاط الاقتصادي الأساسي و مفتاح التنمية الاقتصادية لدول العالم المختلفة خاصة الدول النامية التي يفتقر العديد منها إلى رأس المال بسبب ضعف مدخراتها الوطنية الناتجة أصلا من ضعف مستوى الناتج المحلي الإجمالي، و يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أوجه العلاقات الاقتصادية الدولية و عنصرا أساسيا لتنمية الدول النامية المحتاجة له إذا ما تلائم و مصالحها الأساسية لتحقيق تقدمها الاقتصادي و تحديثها العلمي و التقني ، و تبرز أهمية الاستثمار من خلال تحقيق الأرباح لأنها مصدر لتمويل الاستثمارات و المستثمر يقبل على الاستثمارات كي تتحقق له مردودية و يعكف عن غيرها.

و على ضوء التجارب الناجحة (في الدول المتقدمة و بغض الدول النامية) نؤكد بما لا شك فيه أن الاستثمار يخلق أساسيات التنمية و أن ندرة رأس المال و الاستثمار يؤثر على التنمية و على عوامل الإنتاج الأخرى. وبذلك أضحت عملية الإدارة سياسات التنمية الاقتصادية في العصر الحديث تتطلب بصورة أساسية تحرير سوق رأس المال و تشجيع الاستثمار المحلي و السماح للاستثمارات الأجنبية و تشجيعها في إطار التنمية الاقتصادية.

و من أجل تحليل موضوع الاستثمار و علاقته بتنمية الاقتصادية ارتأينا إلى أن نتطرق في هذا المطلب الأول إلى الفرع الأول الذي نتناول فيه مفهوم الاستثمار و أهم مبادئه و أنواعه، و الفرع الثاني بهندسة قياس مؤشرات الاستثمار أما الفرع الثالث فيتمحور حول علاقة الاستثمار بالتنمية الإقتصادية .

الفرع الأول : مفهوم الاستثمار،

1/ مفهوم الاستثمار : تشمل كلمة أو مصطلح الاستثمار ثلاثة مفاهيم أساسية بحسب الوجهة المقصودة :

أ – الوجهة الاقتصادية : يعتبر الاستثمار عملية إنشاء رأس مال ثابت ، أي تراكم لوسائل مادية إنتاجية وتجارية بالأساس.

ب – الوجهة المالية : الاستثمار هو بمثابة قرار تحريك (تشغيل) رؤوس أموال ، أي الالتزام بنفقة آنية Immediate بهدف الحصول على ربح على فترات عديدة و متتالية مستقبليا (نفقة آنية تؤدي إلى ربح مستقبلي) .

جـ – الوجهة المحاسبية : إن مفهوم الاستثمار من الوجهة المحاسبية مرتبط مباشرة بتخصيص نفقة لتغطية ثلاث أنواع من القيم :

أموال ثابتة أخرى Immobilizations.

المصاريف الإعدادية و التأسيسية Frais d'établissement.

القيم المنقولة Autre valeurs immobilisées .

و الاستثمار هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الربح و المال عموما ، وقد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير عادي.

فلو حاولت أن تنظر إلى الموجودات، سواء لدى الأفراد أو لدى المشروعات، لوجدت أنها تتكون من موجودات مادية و موجودات مالية (غير مادية).

موجودات مادية مثل: الأراضي، البنايات، المنشآت، السلع المعمرة، الآلات و المعدات، السيارات...إلخ .

موجودات مالية (غير مادية) مثل: النقود، الودائع تحت الطلب، الودائع لأجل السندات والأسهم و التعهدات...إلخ. وعليه فإن أي عملية توظيف الأموال سواء كانت في الموجودات المادية أو المالية تعتبر استثمار[1].

وقد اعتمدت النظرية الكلاسيكية لمفهوم الاستثمار " في بداية القرن التاسع عشر على أساس الادخار كمحرك أساسي للاستثمار باعتباره الفائض عن الاستهلاك، و هو يغير تأجيل من الحاضر إلى المستقبل، حيث اهتموا بأسباب زيادة أو إنشاء الثروة أي كيفية الإضافة إلى ثروة الأمة من خلال زيادة إنتاج السلع و الخدمات داخل كل دولة و يعتقد آدم سميث بحيث (1723–1790) أن لتقييم العمل أهمية كبيرة في تراكم رأس المال و يعتبر الكفاءة في العمل الإنتاجي المتخصص هدفا رئيسيا لتقسيم العمل، فتقسيم العمل يؤهل العمال المنتجين من خلال التخصص في شكل واحد من الأنشطة الاقتصادية، كما يشجع على المبادلات التجارية، و في هذا الصدد يقول آدم سميث بحيث كتابة ثروة الأمم "إن التزايد الكبير لمنتجات البضائع كلها على اختلافها، جراء تقسيم العمل هو الذي يمنح المجتمعات تلك الثروة العامة"، إذ هذه النظرية تهتم بالدراسات الاقتصادية على المستوى الجزئي دون إعطائها نفس الأهمية للدراسة الاقتصادية على المستوى الكلي، فليس أكيد أن تحقيق الحد الأقصى

[1] طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص 30 .

للإشباع لكل فرد يقود إلى حالة تكون مثلى على لمجموع الاقتصاد، لأن الأفراد لا يدخلون في حساباتهم أثناء اتخاذ القرارات و النتائج الاقتصادية الكلية[1].

و ركز دافيد ريكاردو (1772–1823) على كيفية عمل النظام الاقتصادي و القوى المؤثرة على الإنتاج و كيفية توزيع الناتج، وقد ساهم بشكل كبير في تطوير النظرية الاقتصادية خاصة في جانبنظرية القيمة، حيث ربط بين رأس المال و مفهوم القيمة، و يرى أن للقيمة تحدد بعنصرين هما وقت العمل الحي الذي يبذله حاليا المنتجون، و كمية العمل القديم الذي قام المنتجون السابقون و المتمثل في وسائل الإنتاج الموجودة حاليا التي يستعملها العمل الحاضر، بمعنى أن رأس المال عند "دافيد ريكاردو" هو مال اقتصادي يسمح بإنشاء القيمة كما أنه وسيلة للإنتاج .

و بينما اعتبر "آدم سميث" العم ل قوة محركة لرأس المال نجد أن "دافيد ريكاردو" ينظر إلى العمل كعنصر من عناصر رأس المال، و يرى أن التراكم يتمثل في زيادة رأس المال الذي يظهر من خلال زيادة التشغيل، ونتيجة لذلك ترتفع أجور العمال و ترتفع أسعار الفائدة و بتالي تنخفض الأرباح .

و يؤسس الاقتصاديون الكلاسيك رؤيتهم للعلاقة بين الادخار و الاستثمار على ما ذكره آدم سميث حيث من أن كل ما يدخر سنويا فإنه كذلك يستثمر سنويا، و ينظر الكلاسيكيو ن إلى الادخار على انه صورة أخرى من صور الإنفاق على شراء سلع الاستثمار، أيأن كل ادخار يتحول بالضرورة إلى استثمار بحيث لا يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي، أي أن الدخل القومي يتم إنقاصه بالكامل . و يرى هايك الأفراد عندما يوزعون دخولهم بين الاستهلاك و الادخار فإنهم يشترون السلع الاستهلاكية بما ينفقونه من دخل، و ادخارهم بالبنوك و شركات التأمين يقوم بإمداد المنظمين بالائتمان لتحويل مشترياتهم من السلع الإنتاجية، و هذا هو الاستثمار.

و اهتم التحليل الكلاسيكي بالادخار لاعتباره كشرط ضروري لتدعيم التنمية الاقتصادية، و لما له من علاقة دائمة بالاستثمار، فهم يرون أن الادخار و الاستثمار الأساس في تكوين رأس المال، و هما مصدر التقدم الاقتصادي، فاعتبروا الادخار فضيلة و اعتبروا أن الكميات المدخرة مساوية للكميات المستثمرة، و مما يضمن تحقيق هذه المساواة ما يحدث من تغيرات في سعر الفائدة وعله فإنه وفقا للفكر الكلاسيكي الادخار هو المصدر الوحيد للأرصدة المتاحة للإقراض، بمعنى أن الادخار هو مصدر الاستثمار و العلاقة الوطيدة بينهما .

[1] باشوش حميد الاستثمارات العمومية و دورها في التنمية الاقتصادية دراسة كيفية للبرامج التنموية في الجزائر خلال فترة 2001-2014، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2015–2016، ص 05 .

إضافة إلى هذه التفسيرات التقليدية للاستثمار هو النظرية الكينزية التي تعتبر أن الاستثمار أحد الحوافز الأساسية و أن تطبق السلطات سياسة معينة لتحقيق التوازن و قد أعطى كينز john magnard keynes أهمية كبيرة للاستثمار في مؤلفه النظرية العامة منذ 1936، سنة ظهور هذا المؤلف و أصبح هذا المفهوم محور التحاليل الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي. و زيادة الدخل عن الاحتياجات المعيشية للاستهلاك لأي شخص، يتولد لهذا الأخير فائض يطلق عليه بالادخار، وفي حالة توظيف هذا الجزء المدخر فيتم تسميته بالاستثمار و في هذا الشأن يرى kynesهناك تعادل بالضرورة بين الادخار و هو الفائض من الدخل بعد الاستهلاك و بين الاستثمار، وهو عبارة عن الجزء منالدخل لم يستهلك في نهاية المرحلة، ومن هذا يمكن استنتاج تساوي الادخار بالاستثمار كما يلي[1] :

الدخـل: قيمة الإنتاج= الاستهلاك + الاستثمار.....1

و لدينا كذلك: الادخار= الدخل – الاستهلاك.....2

من المعادلة الأولى نستنتج أن:

الاستثمار= الدخل – الاستهلاك.....3

ومن المعادلة الثانية و الثالثة نجد أن : الادخار = الاستثمار.

أما في حالة الدخل الفردي يكون مساوي لتلبية الاحتياجات الأساسية المعيشية، دون توفر فائض لديه، في هذه الحالة يكون يساوي الاستهلاك أي أن: الدخل= الاستهلاك، و نلاحظ من خلال ذلك أن الكلاسيكيين يرون أن الادخار يسبق الاستثمار، و الاستثمار هو نتيجة الادخار و تابع له، بينما كينز يرى أن الادخار يلي الاستثمار و يكون تابع له، بحيث أن الاستثمار يؤدي إلى خلق الدخل الذي بدوره يخلق الاستثمار .

2 / مبادئ الاستثمار: حتى يتوصل المستثمر إلى الاختيار بين البدائل المتاحة لابد من مراعاة مجموعة من المبادئ العامة و هي :

مبدأ الاختيار: نظرا لتعدد المشاريع الاستثمارية و اختلاف درجة مخاطرها، فإن المستثمر الرشيد دائما يبحث عن الفرص الاستثمارية بناء على ما لديه من مدخرات، بحيث يقوم باختيار هذه الفرص أو البدائل المتاحة مراعيا في ذلك ما يلي :

يحصر البدائل المتاحة و يحددها.

[1] محمد شيخي، احمد سلامي، اختيار العلاقة السببية و التكامل المشترك بين الادخار و الاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970_2011) مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد13، 2013، ص121– 122 .

يحلل البدائل المتاحة أي يقوم بالتحليل الاستثماري.

يوازي بين البدائل في ضوء نتائج التحليل.

يختار البديل الملائم حسب المعايير و العوامل التي تعتبر عن رغباته، كما يفوض هذا المبدأ على المستثمر الذي لديه خبرة ناقصة، أن يتعين بالوسطاء الماليين .

ب – مبدأ المقارنة : و هنا يقوم المستثمر بالمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة للاختيار المناسب، و تتم هذه المقارنة بالاستعانة بالتحليل الأساسي الجوهري لكل بديل متاح، و مقارنة نتائج هذا التحليل و لاختيار البديل الأفضل و المناسب للمستثمر حسب وجهة المستثمر و كذا مبدأ الملائمة.1

جـ – مبدأ الملائمة : بعد الاختيار بين المجالات الاستثمارية و إدارتها، و ما يلائم رغبات و ميول المستثمر و كذا دخله و حالاته الاجتماعية، يطبق هذا المبدأ بناء على هذه الرغبات و الميول، حيث لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقراره و التي يكشفها التحصيل الجوهري و الأساسي و هي :

معدل العائد على الاستثمار .

درجة المخاطر التي ينصف بها الاستثمار .

مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر و أدوات الاستثمار .

د–مبدأ التنويع : و هذا يلجا المستثمرون إلى تنويع استثماراتهم، و هذا للحد و التقليل من درجة المخاطر الاستثمارية التي يتعرضون لها، غير أن هذا المبدأ ليس مطلقا، نظرا للعقبات و القيود التي يتعرض لها المستثمرون مما يصعب عليهم انتهاج و تطبيق هذا المبدأ على أرض الواقع .2

- ✓ **علاقة الاستثمار بالتنمية الاقتصادية**

يلعب الاستثمار الأجنبي دوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية بما يوفره من قيمة مضافة للاقتصاد الوطني و تشغيل للعمالة في مختلف المجالات، و في ضوء الاتجاه نحو العولمة و قيام منظمة التجارة العالمية و حرية انتقال رؤوس الأموال .

يقوم الاستثمارالأجنبي المباشر بدور مهم في عملية التنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة و الدول النامية، حيث أن زيادة الاستثمارات في أي دولة ينعكس عليها بالمزيد من التنمية و التقدم، حيث يسهم

[1] بن مسعود نصر الدين، رأسه و تعبير المشاريع الاستثمارية دراسة حالة شركة الاسمنت بني صاف S.CI.BS جامعة تلمسان مذكرة ماجستير 2009–2010ص20–21 .

[2] زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي، دار وائل للنشر، 1999، ص 228 .

الاستثمار الأجنبي في نقل التكنولوجيا المتطورة في المجالات الفنية و الإدارية التسويقية المختلفة بالإضافة إلى إيجاد فرص عمل جديدة و يسهم في تنمية القدرة التنافسية التصديرية، و لذلك تقوم كافة الدول بالسعي وراء الاستثمارات الأجنبية و ذلك من خلال تهيئة البيئة الملائمة للاستثمار عن طريق تقديم الحوافز المشجعة له، حيث يبحث الاستثمار الأجنبي المباشر عن بيئة مستقرة تحقق زيادة رأس المال و النمو و توجد آثاراً إيجابية و ترفع من الكفاءة الإنتاجية .

يرى كثير من الاقتصاديون أن انخفاض النمو الاقتصادي و تباطؤ عملية التنمية الاقتصادية، يرجع إلى عدد من العوامل يأتي في مقدمتها ما يعرف بفجوة التمويل (فجوة الاستثمار)، و هي الفرق بين الادخار المحلي و الاستثمارات المطلوبة لتعزيز النمو الاقتصادي .

و يتعين على القائمين بعملية التنمية اختيار الإستراتيجية الملائمة لعمليات التنمية الاقتصادية، التي تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي.

ثانيا : أثر الإستثمار على التنمية الاقتصادية

- **الإستثمار و زيادة رأس مال المجتمع**

إن أي استثمار لابد و أن يترتب عليه إضافة حقيقية إلى رأس المال. و على هذا الأساس فلابد من استبعاد عمليات تداول الأصول الرأسمالية الموجودة من قبل في المجتمع لأنه لا يترتب عليها أي إضافة إلى رأس مال المجتمع، و لا تعدو أن تكون عملية نقل ملكية الأصول الرأسمالية من طرف المشتري .

و لتقريب المسألة إلى الذهن نسوق المثال التالي : إذا قام أحد الأفراد بشراء مبنى سكني قائم فعلا، فإن هذا التصرف يعتبر استثمارا من وجهة نظر هذا الفرد، لكنه لا يعتبر استثمارا في وجهة نظر المجتمع، أما إذا قام ذلك الفرد بتشييد مبنى سكني جديد فإن هذا التصرف يعتبر استثمارا من وجهة نظره و في نفس الوقت يعتبر استثمارا من وجهة نظر المجتمع لأن تشييد هذا المبنى يضيف زيادة إلى رأسمال صاحبه دون أن تؤدي إلى تخفيض رأسمال شخص آخر، و من ثم فإن ذلك يؤدي إلى زيادة رأسمال المجتمع. و تجدر الإشارة كذلك إلى أن الأرض – كأصل رأسمالي ثابت – تعتبر استثمارا من وجهة نظر المشروع، لكنها لا تعتبر استثمارا من وجهة نظر المجتمع، لأن شراء المشروع لقطعة من الأرض يمثل إضافة إلى الأصول الثابتة التي يمتلكها المشروع .

أما بالنسبة للمجتمع، فإن إنفاق المشروع على شراء الأرض لا يعتبر أحد مكونات الاستثمار الوطني (القومي)، و إنما عملية انتقال ملكية الأرض من البائع إلى المجتمع (المشروع) .

- **الاستثمار و استغلال موارد المجتمع**

يرى البعض أنه لا يمكن استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة في المجتمع على الوجه الأمثل إلا عن طريق توسيع الطاقة الإنتاجية، أي عن طريق توظيف الموارد العاطلة أو الموارد التي تستحدث، مما يستدعي بطبيعة الحال استثمارات جديدة. إلا أن البعض الآخر يرى أن هذا الرأي غير صحيح لأن استغلال الموارد الإنتاجية المتاحة في المجتمع على الوجه الأكمل و الأمثل عن طريق رفع الإنتاجية للموارد المستخدمة فعلا و ذلك بإعادة تنظيم استخدامها و إعادة توزيعها بين الاستعمالات المختلفة. و هذه العملية التي يمكن تسميتها عملية إعادة تنظيم الإنتاج، أو عملية إصلاح التركيب الاقتصادي الاجتماعي القائم، تتم عادة دون زيادة رأس المال الذي يملكه المجتمع، أي أنها لا تستدعي استثمارات جديدة و من هنا تبدو أهمية هذه العملية، لاسيما في الدول النامية التي تعاني من نقص رؤوس الأموال.

وعلى أساس ما تقدم فإن عملية إعادة تنظيم الإنتاج، يجب أن ينظر إليها في مجال التخطيط الاقتصادي باعتبارها عملية أساسية، لابد للمسئولين عن التخطيط أن يراعونها قبل التفكير في خلق طاقات إنتاجية جديدة، فلا شك أنه كلما استطاع المسئولون عن التخطيط زيادة الإنتاج دون الضغط على الموارد الاستثمارية المتاحة، كان ذلك أفضل للمجتمع .

- **مساهمة الاستثمار في تمويل التنمية الاقتصادية**

إن الإسراع في التنمية في الدولة النامية لا بد أن يواكبه زيادة الاستثمارات.

و لكن من أين تأتي الأموال اللازمة لهذه الدفعة الاستثمارية القوية اللازمة للانطلاق؟

إن الإجابة على هذا السؤال توضح أن مصادر تمويل الاستثمارات اللازمة للتنمية تنقسم بصفة عامة إلى مصدريين رئيسيين: مصادر داخلية و أخرى خارجية.

أ – المصادر الداخلية : المتمثلة في المدخرات المحلية التي تتحقق في الاقتصاد الوطني المتمثلة في مدخرات قطاع الأعمال و القطاع الحكومي و القطاع العائلي .

ب – المصادر الخارجية أو الأجنبية : تتمثل في المعونات الأجنبية و القروض الأجنبية و الاستثمارات الأجنبية الخاصة .

دور الاستثمار في معالجة الاختلالات في الاقتصاد الوطني

تسعى الدول إلى تحقيق مستوى توازن الناتج الوطني (القومي)، و لكن قد يبتعد الاقتصاد عن وضع التوازن و يظهر ذلك في ظهور ما يسمى بالفجوات التضخمية و الانكماشية في حالة اختلاف المستوى التوازني للناتج عن مستوى التوظيف الكامل .

أ – الحالة الأولى: قصور الطلب الكلي عن العرض الكلي (الفجوة الانكماشية).

ب – الحالة الثانية: زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي (الفجوة التضخمية).

المطلب الثاني : الادخار و علاقته بالتنمية الاقتصادية

أن تحقيق التنمية الاقتصادية يتوقف بشكل رئيسي على مدى قدرة الاقتصاد الوطني من توفير الموارد المالية الكافية والضرورية في الوقت المناسب وبالمقدار الملائم لتمويل الاستثمار بشكل دائم ومستمر، ومن شأن عدم كفاية المدخرات اللازمة لتنفيذ البرامج الاستثمارية المستهدفة أن يخلق مايسمى بفجوة الموارد، وتتسع هذه الفجوة كلما زاد حجم الاستثمار المحلي . و قد دلت التجارب الاقتصادية في كثير من نماذج التنمية أنه لسد جزء من الثغرة القائمة بين المدخرات الوطنية المتاحة و بين حجم الاستثمارات المطلوبة يلجأ الاقتصاديون إلى عدة خيارات للمفاضلة، منها القبول بمعدل متدني للتنمية أو أن تعمل – وهو ما يقع عادة – على تعبئة مختلف مصادر التمويل التي يمكن توفرها محليا عن طريق تعبئة مدخرات مختلف القطاعات الوطنية والإصدار النقدي والدين العام الداخلي ، أو خارجية تتمثل في الموارد الأجنبية التي تنساب إلى البلاد في شكل قروض ومنح أو استثمار أجنبي مباشر.

- ✓ **مفهوم و أنواع الادخار.**

1 / تعريف الادخار:

الادخار أصلها اذتخر، فقلبت كل من الذال و التاء دالا مع الإدغام فتحولت الكلمة إلى ادخار، الادخار مصدر لفعل ادخر شيء أي اختاره أو اتخذه أو خبأه و أعده لوقت حاجته[1].

و الادخار هو الفائض من الدخل بعد الإنفاق على الاستهلاك و هو الفائض الذي يوجه لنوع أخر من الإنفاق هو ما يطلق عليه الإنفاق الاستثماري، ذلك أن الدخل = الاستهلاك + الادخار [2] . ، و قد عرف الاقتصاديون الادخار:

أولا: المدرسة الكلاسيكية: أعطى الكلاسيك أهمية كبيرة للتراكم الرأسمالي مما دفع هم إلى دراسة الادخار، حيث يعد ذلك هو القاسم المشترك بين أفكار معظم رواد المدرسة الكلاسيكية إبتداءا من آدم سميث، الذي يعد من وجهة نظر كثير من الاقتصاديين مؤسس المدرسة الكلاسيكية إلى جانب باتيست ساي، و يرتكز التحليل الكلاسيكي على أن الإنسان عاقل و رشيد يسعى إلى تنظيم منفعته و أن الادخار من العمليات التي يعتمد عليها في الاستهلاك المستقبلي بدل الاستهلاك الحاضر، فبالتالي فلابد

[1] أحمد محمد حسن الهادي،الادخار في النظام الإسلامي، مجلة كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية، جامعة القضارف، السودان، 2012 ،ص2 .

[2] عمر ومحي الدين، التخلف و التنمية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1976، ص 122.

من تعويضهم على التضحية با لاستهلاك الحاضر بزيادة الدخل المستقبلي عن طريق سعر الفائدة الذ ي يتحدد بالعرض والطلب على الأرصدة القابلة للإقراض[1]، تقوم هذه النظرية على وجهة نظر مميزة، قوامها التقريب الشديد بين قرارات الاستثمار و قرارات الادخار، هذا الرأي قوامه الاعتقاد بأن الادخار لا يعد أن يكون في نهاية الأمر شكلا آخر من أشكال الإنفاق، وعلى وجه التحديد إنفاق على السلع الرأسمالية، و وفقا لتحليل الكلاسيكي نجد أن الإدخار هو المصدر الوحيد للأرصدة المتاحة للإقراض، أي أنهم استبعدوا احتمالات تمويل الاستثمار عن طريق السحب من المكتنزات، و التي تمثل سلوكا مستبعدا من التحليل الكلاسيكي، و بالتالي فإن المدخر إما أن يحتفظ بالمدخرات في حوزته في صورة نقدية أم يكتنزها و هذا يعارض مبدأ الرشادة (النقود في رأي آدم سميث سلعة تستعمل كوسيط عام للمبادلة فقط و بالتالي لا يوجد غرض آخر للاحتفاظ بها)، أو أن يستثمر أمواله بنفسه، أو يتم إقراض هذه الأموال لاستثمارها من طرف آخرين .

فالتقليديون يرون بوجود علاقة طردية بين الادخار و معدل الفائدة، فكلما زاد هذا الأخير ارتفع الادخار، و بعكس ذلك يرتبط الاستثمار بعلاقة عكسية مع معد ل الفائدة فكلما انخفض معدل الفائدة زاد الاستثمار، حيث يكمن دور معدل الفائدة في ضمان المساواة بين الادخار و الاستثمار .

و يتحقق التوازن في سوق السلع عند تساوي الادخار و الاستثمار. كما يتم توضيحه فيما يلي :

S الادخار، I : الاستثمار؛ و الاستثمار يعتمد على معدل الفائدة . i

$$I=S.....1$$

حيث الاستثمار دالة متناقصة لسعر الفائدة $I=I(i)\ I=I(i)\ ;<0.....2$

و تتمثل دالة الادخار بالتالي $S=S(i)\ S=S(i)\ <.....\ 3$

حيث الادخار دالة متزايدة لسعر الفائدة و عند التوازن

$$S(i)= (i) .....4$$

[1] داليا إبراهيم تادرس، أثر قطاع الوساطة المالية على المدخرات مع التطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة 1973–2002 ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة القاهرة،2005، ص8.

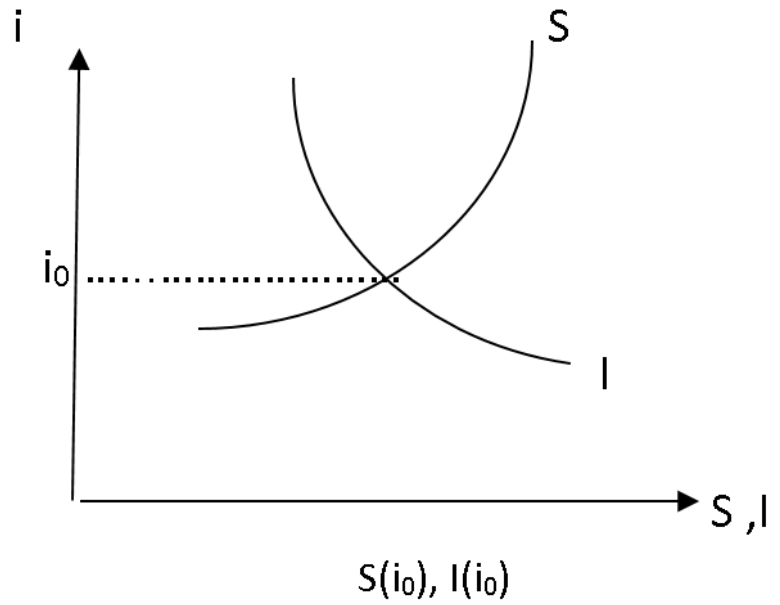

الشكل (01.) :الادخار والاستثمار ومعدل الفائدة

و كما هو موضح بالشكل رقم (01) و الذي يمثل منحنى عرض دالتي الادخار والاستثمار للفترة القصيرة، فعندما يتقاطع منحنى العرض (الادخار)، مع منحنى الطلب (الاستثمار) يتحدد سعر الفائدة التوازني. و يمكن أن نستخلص أن الادخار هو الدالة لمعدل الفائدة و مرونته تؤدي بالضرورة إلى المساواة بين الادخار و الاستثمار لضمان صحة قانون المنافذ في الاقتصاد النقدي، التي تتطلب أن يؤثر معدل الفائدة على كل اختلال بين عرض و طلب الادخار، إلا أننا في الكثير من الحالات نلاحظ انخفاض في معدل الادخار رغم ارتفاع معدل الفائدة، لأن الأفراد يقومون بادخار نفس المبلغ مهما كان مستوى معدل الفائدة، وهذا حسب دخلهم الحالي و منهم الفقراء الذين هم عاجزون على الادخار و اعتباره من أكثر الكماليات على إنفاق كل ما يكسبون[1].

ثانيا: المدرسة الماركسية : بقيادة كارل ماركس و بدأ تحليله من ملاحظة هامة وهي أن الشكل المحدد للفائض الاقتصادي وحجمه و أسلوب تملكه و طرق استخدامه تعبر كلها عن مرحلة معينة من تطور العمل و تطور إنتاجيته، و بالتالي ألح ماركس على عرض الأشكال التاريخية المختلفة التي اتخذها الفائض الاقتصادي، والدور الذي قامت به تلك الأشكال المختلفة في التاريخ محددا بذلك جوهر الادخار، كمصادره الأساسية في الأنظمة الاجتماعية المختلفة، و يرى ماركس أن هناك دوافع لظهور الاكتناز في تحليله بفضل تطرقه لطبيعة العمل التجاري " البيع و الشراء "، حيث أن هذه الطبيعة تسمح بل و تفرض

[1] ضياء مجيد الم وسوي،النظرية الاقتصادية الك لية "التح ليل الاقتصادي الك لي"، الطبعة الثالثة، دي وان المطبوعات الجامعية،الجزائ ، 2005 ، ص51،52 .

وجود الاكتناز، ويبرر ماركس دوافع الاكتناز إلى محافظة المؤسسة على جزء من رأسمالها لتجابه عدم انتظام رأس المال، و دفع الأجور مع التوسع في الإنتاج، و تعويض رأس المال الثابت و المعدات المهتلكة[1].

ثالثا: المدرسة الكينزية : و على رأسها المفكر الاقتصادي كينز الذ ي رفض نظرية العرض يخ لق دائما الطلب المساوي له عند أي مستوى من المستويات الممكنة للعمالة، و هذا ما يعرف بقانون ساي، و تقوم هاته المساواة بين العرض والطلب الكليين على أساس أن الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك فإنه ينفق بالضرورة على الاستثمار بمعنى آخر أن كل ادخار يتح ول إلى استثمار، و هذا التحول يكون بفعل حركات سعر الفائدة حيث ير ى كينز أ ن الطلب الكلي ليس كافيا للوصول التلقائي إلى حالة التشغيل الكامل للموارد، لأن العرض لا يخلق بالضرورة طلبا مساويا له، و بالتالي فإنه ليس صحيحا، أ ن كل منتج يستهلك، و أن كل دخل ينفق، فهناك قانون نفسي أساسي يسيطر على تصرفات أفراد المجتمع من شأنه أن يتزايد الادخار مع زيادة الدخل، وهذا يؤدي إلى عدم كفاية الطلب الاستهلاكي و اتساع الفجوة بين الاستهلاك و الدخل و التي يتعين شغلها بالاستثمارات إذا ما أريد الوصول إلى التوازن الاقتصادي عند التشغيل الكامل. كما انتقد كينز في مؤلفه "النظرية العامة للتوظيف و الفائدة و النقد " سنة 1936 وجهة نظر التقليديين فيما يخص التساوي المستمر بين الادخار و الاستثمار من خلال مرونة سعر الفائدة .

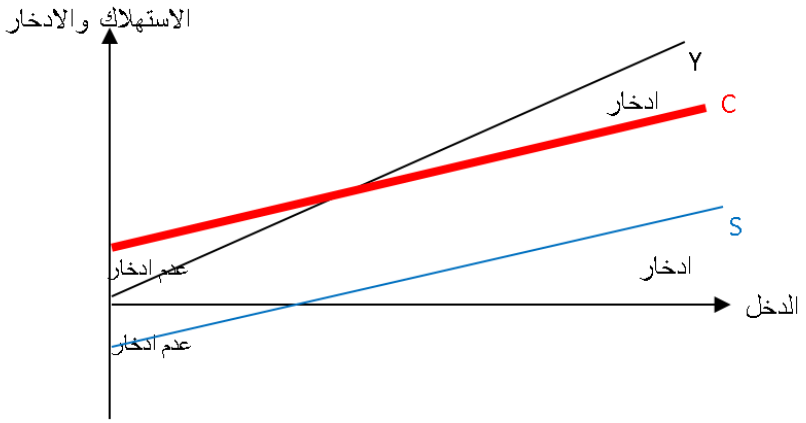

الشكل (.02.) :دالة الاستهلاك والادخار الكينزية في المدى القصير

لقد كان تحليل كينز يختلف عن كيفية حدوث التوازن و ذلك بالاعتماد على الاستثمار والادخار (I,S) حيث افترض أن الدخل الذي ينقسم إلى أرباح أجور يتحول إلى استهلاك و ادخار. تعتبر الأفكار التي صاغها كينز لحل مشكلات الرأسمالية اثراءا علميا جاء ليزيح جملة الأفكار الخاطئة التي خلفتها المدرسة

[1] صلاح الدين شريط، دور صناديق ا لاستثمار في سوق ا لأوراق المالية دراسة تجربة جم هورية مصر العربية "مع إمكانية تطبيقها على الجزائر "، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2012،ص12.

التقليدية، حيث يصف العديد من المفكرين الاقتصاديين النظرية الكنزية بالثورة العلمية، والتي كانت أساسا جديدا للنظام الرأسمالي فحافظت على تماسكه من الانهيار بعد أزمة الكساد العالمي، إلا أن هذه النظرية لم تلبث أن قوبلت بجملة انتقادات مست بعض فرضياتها، مما أوجب إعادة النظر في مضمونها و طرح البديل المناسب .

2 / **أنواع المدخرات من حيث شخصية المدخر** : يمكن تقسيم المدخرات من حيث شخصية المدخر إلى

أولا: الادخار النقدي : يمثل الادخار النقدي الصورة الغالبة في الوقت الراهن، وذلك لأن الطابع النقدي يمثل الصورة الغالبة في الوقت الحالي، حيث يصبح الطابع النقدي الجانب الأكبر من جوانب النشاط الاقتصادي، و هو يتخذ عدة أشكال و لكنها تحتفظ بطبيعتها النقدية، حيث يأخذ شكل أصول مالية أو أموال سائلة كالودائع الجارية والادخارية و المدخرات التعاقدية، و التي يمكن تحويلها إلى الصورة السائلة بسهولة نسبية، حيث يستطيع الأفراد الذين يحوزون هذه المدخرات النقدية تحويلها إلى رأس مال عيني.

ثانيا: الادخار العيني : الادخار العيني يمثل الصورة المحدودة للادخار في الاقتصاديات المعاصرة، و يأخذ الادخار العيني شكل فائض سلعي أو عمل، و هذا الشكل يمكن ملاحظته بسهولة في قطاع الزراعة حيث يقوم المزارعون بادخار جزء من محصولهم لاستخدامه في استهلاكهم خلال العام الموالي، أو في حالة عمل إضافي يبذل و يتبلور مباشرة في شكل استثمارات[1].

- ✓ **الادخار و علاقته بالتنمية الاقتصادية :**

إن معظم بلدان العالم لمست أهمية كبيرة للادخار كمصدر هاما و فعالا في تمويل الاستثمارات حيث أنه يعتبر إنعاش معدل الادخار من أهم المتطلبات اللازمة لتحسين أداء النمو في الدول المتقدمة عموما والنامية بالخصوص، و تستهدف كل محاولات التنموية تحقيق زيادة محسوسة في الادخار، غير أن هذه المساعي غالبا ما تكون مشروطة بمدى التزام إجراءات الإصلاح الاقتصادي هذه الدول بخطط تحقيق الاستقرار، لذا فإن أي دولة لا يمكن أن تحقق تنمية حقيقة شاملة ومتواصلة دون أن يتحمل شعبها عبء مضاعفة معدل الادخار عدة مرات، وذلك حتى يمكن تحقيق ما تهدف إليه السياسة الاقتصادية المتمثلة في زيادة معدل النمو للدخل الوطني، حتى يصبح ضعف أمثال معدل النمو السكان، لما في ذلك من أثار ايجابية تتمثل في علاج مشكلة البطالة و رفع مستوى المعيشة و مواجهة العديد من المشاكل الاقتصادية

[1] عبد الله الصعيدي، الادخار والنمو الاقتصادي، دراسة لمكونات و محددات الادخار المحلي و علاقتهبالنمو الاقتصادي في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989، ص 14.

و السياسية. لقد أظهر التطور الاقتصادي أن لصغار المدخرين أهمية كبيرة فيما يمكن أن يحصل عليه من تجميع مدخراتهم التي تفوق في حالات كثيرة المدخرات التي تجمع من القلة ذوي الدخول الكبيرة، و لا سيما بعد أن نمت الطبقة العاملة والفئات المتوسطة من ناحية، و بعد أن ضعفت المطالب والنفقات المتزايدة للدولة من ناحية أخرى .

و تعتبر عملية التنمية الشاملة متطلبة للعديد من العوامل لتحقيقها والوصول بالاقتصاد لمرحلة النمو، وبرز معدل الادخار كواحد من أهم تلك العوامل، مع التأكيد على الضرورة مشاركة وتعاون عوامل أخرى مثل الأيادي العاملة الفنية والمهارات الإدارية والتنظيمية والموارد الطبيعية ذات النوعية الجيدة، والمستوى الفني "التكنولوجي" المناسب والمناخ السياسي الاجتماعي المواتي، إلى جانب البيئة المواتية على المستوى الدولي. كذلك الحد من الضغوط التضخمية ذلك أنه طالما أن الحد من زيادة الاستهلاك زيادة مفرطة شرط ضروري لتحقيق الاستقرار النقدي، و التخفيف من حدة الضغط الناشئ عن زيادة الطلب الكلي وهو عادة ما يصاحب عملية التنمية فإن سياسة رفع معدل الادخار من دخل متزايد يؤدي إلى التخفيف من حدة التضخم الحد من الإنفاق الاستهلاكي للأفراد بما يسمح بتوجيه المزيد من السلع للتصدير الأمر الذي يساعد الدولة في الحصول على المال الأجنبي اللازم لمشروعات التنمية الاقتصادية، وتحقيق المزيد من الاستثمار الذي يعود على جميع أفراد المجتمع بالنفع العام من جهة، وتقليص الطلب على السلع المستوردة من جهة ثانية[1].

المطلب الثالث :الاستهلاك و علاقته بالتنمية الاقتصادية

يعتبر الاستهلاك أحد مكونات الدخل القومي لأي بلد، كما أنه أحد أهم مؤشرات الرفاهية حيث تتجه الدراسات اليوم لمعرفة محددات الاستهلاك الاقتصادية والاجتماعية ثم التعرف على دور العادات والتقاليد في تنمية أو تخفيض الاستهلاك.

تعريف الاستهلاك : الاستهلاك هو الكمية من السلعة التي تتآكل و تتلف لتؤمن مباشرة إشباع حاجات الوحدات الاقتصادية المستفيدة، دون أن تساعد في زيادة الإنتاج. ويعرف الاستهلاك أيضا أنه الجزء

[1]بن سعد بلول، دراسة السببية بين الادخار و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980–2016، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، جوان 2020، ص 172 .

المقتطع من الدخل المعد للتصرف به أو الدخل الفردي (المتاح) و الذي يخص لغايات شراء السلع والخدمات التي تسد الحاجات الإنسانية للمجتمع، سواء الشخصية أو الأسرية .

أنواع الاستهلاك

أولا: الاستهلاك الوسيط: و يعني أن الإنتاج يستهلك وسيطا أي أنه يستخدم في شكله الذي أنتج عليه في إنتاج سلعة أخرى وهذا الاستهلاك الوسيط هو ما يعبر عنه "بمستلزمات الإنتاج" أو "السلع الوسطية".

ثانيا: الاستهلاك النهائي : و يقصد بذلك أن الإنتاج يستهلك استهلاكا نهائيا بما ينطوي عليه من استخدام المنتجات من السلع والخدمات أو التمتع بها لإشباع أغراض الاستهلاك وبحيث لا تتخلف عن هذا الاستهلاك سلعة أخرى تصلح لإشباع حاجة ما و في ضوء ذلك يكون الاستهلاك النهائي في مفهومه الاقتصادي بأنه استخدام السلع والخدمات في إشباع الاحتياجات المباشرة للقطاع العائلي، ويتكون الاستهلاك النهائي من عنصرين الاستهلاك الخاص و هو استخدام أفراد القطاع العائلي للسلع والخدمات التي ينتجها قطاع الأعمال و يطلق عليه في بعض الأحيان استهلاك الأفراد أو استهلاك القطاع العائلي. ما يعني الاستهلاك الخاص حيازة الأفراد للسلع واستخدام الخدمات التي ينتجها قطاع الأعمال وبناء عليه فإن مجرد انتقال السلعة من القطاع العائلي هو عملية استهلاكية. و الاستهلاك العام و هو استخدام أفراد المجتمع للخدمات التي يقدمها إليهم قطاع الخدمات الحكومية بلا مقابل أو بمقابل رمزي ويطلق عليه أيضا اسم الاستهلاك الجماعي وهناك عدة فروق واضحة بين الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام[1].

3 / الاستهلاك في النظريات الاقتصادية :

أولا: نظرية الدخل المطلق لكينز :

تقوم هذه النظرية على أن الإنفاق الاستهلاكي في فترة معينة يعتمد على الدخل المتاح في الفترة نفسها، ويتزايد الاستهلاك كلما زاد الدخل ولكن بنسبة أقل، كما أن الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك يتناقصان كلما زاد الدخل ويكون الميل المتوسط للاستهلاك أكبر من الميل الحدي للاستهلاك عند كل مستوى من الدخل. إلا أن بعض الاقتصاديين قد أوضحوا أن العلاقة بين الاستهلاك الجاري والدخل الجاري ضعيفة إن لم تكن معدومة، وأن استهلاك العائلة لا يعتمد فقط على الدخل الجاري

[1] نصر ضو، الاستهلاك العائلي و النظريات المفسرة له، جامعة قاصدي مرباح، ص 315 .

وإنما على تيار من الدخل عبر زمن طويل وعلى ثروة العائلة. فحسب القانون السيكولوجي لكينز، إن أول محدد للاستهلاك هو الدخل، فكلما زاد دخل الأفراد كلما ارتفعت مشترياتهم من السلع والخدمات الاستهلاكية وبالتالي فإن الاستهلاك يتناسب طرديا مع الدخل المتاح .

ثانيا: نظرية الدخل الدائم

تفترض هذه النظرية كما صاغها فريدمان أن كلاً من الدخل والاستهلاك يتكون من دخل دائم وعابر. و حسب ذلك التقسيم فإن العلاقة بين الدخل والاستهلاك هي بين الدخل الدائم والاستهلاك الدائم. حيث أن الاستهلاك لا يتأثر بالمتغيرات المفاجئة في الدخل وهو ما أسماه فريدمان بالدخل العابر أو الانتقالي . كما افترض فريدمان أنه ليس هناك علاقة بين الدخل الدائم والدخل الانتقالي، وهذا صحيح لأن أي تقلبات تحدث في الدخل لا تؤثر على الدخل الدائم إنما هي عملية فجائية سرعان ما تنتهي، كما افترض عدم وجود علاقة بين الاستهلاك الدائم والاستهلاك الانتقالي، وافترض أيضاً عدم وجود علاقة بين الدخل الانتقالي والاستهلاك العابر، وقد كان هذا الافتراض مجال انتقاد الاقتصاديين حيث قالوا أن هناك علاقة بين الدخل الانتقالي والاستهلاك الانتقالي. فلو أن شخص كان يخطط لشراء سلعة معينة وحدث عارض له أدى إلى وجود دخل انتقالي سالب، فقد لا يشتري السلعة مما يعني حدوث استهلاك انتقالي سالب (أي أن الميل الحدي للاستهلاك ليس صفراً بل موجب). هذا كما أن الميل المتوسط ليس ثابتاً كما يفترض فريدمان، حيث أثبت الاقتصاديون أن الميل المتوسط للاستهلاك لدى الأسر الفقيرة أكبر منه لدى الأسر الغنية .

ثالثا: نظرية دورة الحياة لمودغلياني و آندو :

تفترض هذه النظرية أن الاستهلاك يتأثر بعوامل نفسية خلافاً لعامل الدخل، فالمستهلك يتخذ قراراته الاستهلاكية حسب توقعات دخله المستقبلي بحيث يحاول المحافظة على نمط استهلاكي أو مستوى معيشة مستقر خلال سنوات حياته. لذا فإن الميل المتوسط للاستهلاك يكون منخفضاً خلال المراحل الأولى لتكوين سلة ادخار تساعده على التمتع والعيش برخاء حتى آخر مراحل الحياة . و من أبرز نتائج نظرية دورة الحياة العلاقة بين الاستهلاك وتغيرات أسعار سوق الأوراق المالية، فقيمة ما يحتفظ به الأفراد من أوراق مالية إنما هي جزء من ثروتهم[1].

[1] علي كنعان، الاستهلاك و التنمية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص 3 .

✓ علاقة الاستهلاك بالتنمية الاقتصادية

يعتبر الاستهلاك أحد أهم مكونات الدخل الوطني ومن بين مؤشرات قياس الرفاهية في المجتمع. إذ تتجه الدراسات اليوم لمعرفة محددات الاستهلاك الاقتصادية والاجتماعية في زيادة أو تخفيض الميل الحدي للاستهلاك وبالتالي فإن إحداث أي تغيير في الإنفاق الاستهلاكي سوف يؤدي إلى آثار محسوسة على مستوى النشاط الاقتصادي. تعاني الدول النامية من مشاكل وصعوبات داخلية وخارجية منها ما هو مرتبط بموارد الدولة وإمكانياتها المادية ومنها ما هو مرتبط بالخبرات الفنية والقدرات التكنولوجية ومنها ما هو مرتبط برأس المال والتكوين الرأسمالي ولكي تبدأ هذه الدول يمكن طرح التساؤل التالي: ما هو السبيل الذي يمكن إتباعه من أجل تحقيق نمو متوازن ؟ وهل هناك عوامل أساسية يمكن اعتمادها أكثر من غيرها ضمن السياسات العامة ومن أين ينبغي أن تكون البداية بالنسبة لسياسات التنمية ؟ بالطبع لعبت الثورة الصناعية دوراً هاماً في تقدم الشعوب الأوربية والأمريكية ثم تكررت التجربة ذاتها في دول ليظهر للجميع بأن الصناعة هي وحدها القطاع الرائد في الاقتصاد الوطني وهي قاطرة النمو، وبدون الصناعة والسياسات الصناعية لا يمكن أن تظهر التنمية .

و هنا يظهر السؤال المعاكس التالي: من هي الدولة التي اعتمدت في نموها وتنميتها على السياحة أو على الزراعة وحققت التنمية المطلوبة؟ لا تستطيع الزراعة ولا التجارة كقطاعات كبيرة في الاقتصاد الوطني تحقيق الترابطات الأمامية أو الخلفية ولا تستطيع الزراعة أو التجارة استهلاك المواد الأولية أو خدمات الطاقة. إن الصناعة بما تمتلكه من قدرات مادية وتقنية وعمالية وفكرية قادرة على تحريك عملية النمو وعلى إحداث التنمية الاقتصادية و حتى الاجتماعية .فالعمال في الصناعة يختلفون في طريقة تفكيرهم عن عمال الزراعة و ينمو إدراكهم العلمي وتتغير طريقة حياتهم الاجتماعية نظراً لتعاملهم مع الآلات مع التقنيات الحديثة المتطورة لذلك تؤثر الصناعة على العمال وحياتهم الاجتماعية وعلى أرباب العمل وتدفع بهم للتوسع بشكل مستمر[1].

[1] محمد وتيدي متناقضات التنمية، مجلة دراسات عربية العدد 3 – 4 – 1997 ص 3 .

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

حسب الدراسة الاستطلاعية التي قمنا بها في حدود الإمكانيات اتضح لنا وجود عدد قليل جدا من الدراسات في هذا المجال، و منها :

المطلب الاول: الدراسات السابقة المرتبطة بالاستثمار و التنمية الاقتصادية

1/ **عبد القادر بابا، "سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة"، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2004/2003.**

و قد تناولت هذه الدراسة إشكالية سياسة الاستثمارات المحلية والأجنبية في الجزائر وأثرها على التنمية الاقتصادية في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة، وقد جاءت هذه الدراسة في الجانب النظري بمفاهيم الاستثمار وعلاقته بالتنمية الاقتصادية في إطار الفكر الاقتصادي، وفي الجانب التطبيقي قامت الدراسة بتحليل سياسة الاستثمارات في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل التطورات الدولية، كما قامت بتحليل مدى فعالية قوانين الاستثمار وأثرها على واقع الاستثمار الأجنبي والمحلي في الجزائر، سياسة الاستثمارات المنتهجة لم تصل بعد لهدف تنمية القطاعات خارج المحروقات، وقد ركزت هذه الدراسة على كيفية زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية ولم تسمح حدود الدراسة الزمنية بمواكبة البرامج الاستثمارات العمومية خلال الفترة 2001-2014 .

2/ B.Ouattara,"The Long Run Determinants Of Private investement in sénégal Modelling", Manchester University, 2001 .

تمثلت اشكالية هذه الدراسة في البحث عن محددات الاستثمار الخاص طويلة الأجل لواقع الاقتصاد السنغالي 1970-2000. ، باستخدام تقنيات التكامل المشترك و نماذج تصحيح الخطأ، فقد أشارت النتائج إلى أن الاستثمار الحكومي و الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و الإعانات الخارجية تؤثر بشكل ايجابي على الاستثمار الخاص، في حين يتأثر سلبا بكل من الإئتمان الموجه للقطاع الخاص و التبادلات التجارية .

3/ **منصوري الزين، "آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.**

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن المسببات والعوامل التي تعرقل نمو وتطور الاستثمارات في الجزائر، و عوامل وآليات تصحيحها، والكشف عن السبل التي من خلالها يتم تطوير ونمو الاستثمار المحلي، و يزيد من نصيب الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. و قد توصلت الدراسة إلى أن بيئة أداء الأعمال في الجزائر مازالت ضعيفة و تنقصها العديد من العوامل التي تكبح الاستثمارات، كمشكل الحكم الراشد، و البطء في الإصلاحات الاقتصادية خاصة المالية و المصرفية، و تعطل برنامج الخصخصة، مشكل العقار الصناعي، و مشكل القطاع الموازي و الرشوة و الفساد المتنامي، و التأخر في الهياكل القاعدية. مما يستدعي ضرورة الإسراع في تطبيق الإصلاحات و تحسين بيئة أداء الأعمال وذلك بوضع سياسة حقيقية لتطوير ا لاستثمار تستجيب للعديد من المؤهلات التي تتوفر عليها الجزائر. تدرس هذه الدراسة آليات تشجيع و ترقية الاستثمار من الجانب النظري و تحليلي فقط دون القيام بدراسة قياسية .

4/ SohailI.Magableh , Sameh Ajlouni , Determinants of Private Investment in Jordan, An ARDL bounds Testing Approach, Dirasat, Administrative Science, Volume 43,NO,1,2016.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد م حددات ا لاستثمار الخاص في الأردن للفترة 1970- 2012 بإستخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية التباطئية (ARDL)، و قد تم التوصل من خلال هذه الدراسة أن ا لاستثمار الخاص يتأثر بشكل ايجابيا بالناتج ا لمحلي الإجمالي الحقيقي، و سلبا بأسعار الفائدة الحقيقية و الاستثمار العام .

المطلب الثاني: الدراسات السابقة المرتبطة بالادخار و التنمية الاقتصادية

5 / دراسة سلامي احمد، شيخي محمد، اختبار العلاقة السببية و التكامل بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث-عدد 13-2013،جامعة ورقلة .

استهدفت الدراسة البحث في العلاقة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2011.1970). ولبيان فيما إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرين مستقرة من عدمها، تطلب استخدام بعض الأدوات الإحصائية، إضافة إلى اختبارات جذر الوحدة، كما تم تحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة. وتبين أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، وفي ضوء ذلك، تم استخدام اختبار التكامل المشترك لكل من طريقة انجل – جرانجر وطريقة جوهانسن، بالإضافة إلى استخدامنا لمنهجية جرانجر للسببية، وذلك للتحقق من وجود علاقة طويلة الأمد بينهما. واتضح من خلال التحليل عدم وجود

علاقة توازنية بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المعنية بالدراسة. وكان التفسير المحتمل لذلك يرجع إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بشدة على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للدخل الوطني والنقد الأجنبي، وعدم تنوع النشاط الاقتصادي وهيكل الصادرات من جهة، وإلى ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني من جهة أخرى

6 / Mohamed Abdel –Wahed , the impact of Foreign capital inflow on saving –investment and economic growth rate in Egypt , An economic Analysis , vol , 4 N ol, 2003: علاقة رأس المال الأجنبي على الادخار و الاستثمار و معدل النمو الاقتصادي في مصر(تحليل اقتصادي قياسي) خلال الفترة 1989-1995.

تبحث الدراسة عن أثر تدفق رأس المال الأجنبي على الادخار و الاستثمار و معدل النمو الاقتصادي في مصر، و أوضحت النتائج أن هناك أثر معنوي موجب لتدفق رأس المال الأجنبي المباشر على الادخار و الاستثمار و بالتالي على معدل النمو الاقتصادي، كما بينت الدراسة أيضا وجود تكامل متزامن بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي، وأشارت النتائج إلى أن للاستثمار أثر معنوي قوي على معدل النمو الاقتصادي في مصر.

المطلب الثالث: الدراسات السابقة المرتبطة الاستهلاك و التنمية الاقتصادية

7 / دراسة Gbègni Alladassi–Batto بعنوان

« Analyse des déterminants de la consommation des ménages au Benin ; approche par le modele à correction d'erreur »

بينت (Gbègni, ALLADASSI-BATTO 2006) الدراسة أهمية الاستهلاك في تكوين الناتج المحلي و تطرق الباحث الباحث إلى أهم محددات دالة الاستهلاك في دولة البنين و المتكونة من الدخل، المستوى العام للأسعار ومعدل الفائدة من خلال النموذج الكينزي .توصلت نتائج الدراسة إلى أن كل من المستوى العام للأسعار و معدل الفائدة لها اثر سلبي على استهلاك العائلات بينما الدخل له اثر ايجابي .

8 / دراسة صباح زروخي " محددات الاستهلاك العائلي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2010

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الاستهلاك العائلي في الجزائر و محاولة التنبؤ بمستقبل هذه الظاهرة و ايجاد قوة العلاقة التي تربط بينهما، تبين وجود علاقة

طردية بين الاستهلاك و الدخل المتاح، و وجود علاقة عكسية بين التضخم، إلا أن ارتباطه بأسعار الفائدة بعلاقة طردية يتنافى مع النظرية الاقتصادية .

المطلب الرابع: مقارنة الدراسات السابقة بموضوع الدراسة

الدراسة السابقة	تتفق مع موضوع الدرسة	تختلف مع موضوع الدرسة
عبد القادر بابا، "سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة"، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2004/2003.	تناوت احد محددات التنمية و هو الاستثمار تاثيره على التنمية ، و مكان الدراسة الجزائر، كما اتفقت معها في جانب من سلسلة الزمنية .	تختلف معها في موضوع الدراسة، و **في** الحد الزماني لها، كما تختلف معها في منهج الدراسة.
B.Ouattara,"The Long Run Determinants Of Private investement Modelling", Manchester in sénégal University, 2001.	تتفق مع دراستنا في منهج الدراسة .	تختلفا في موضوع الدراسة و الحد الزماني و المكاني ،
منصوري الزين، "آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.	تتفق معها في دراسة احد عوامل موضع دراستنا ،كما تتفق معها الحد المكاني	يختلفا في موضوع الدراسة و منهجها ، كما يختلفا في الحد الزماني
Sohaill.Magableh , Sameh Ajlouni , Determinants of Private Investment in Jordan, An ARDL bounds Testing Approach, Dirasat, Administrative Science, Volume 43,NO,1,2016.	تتفق مع دراستنا في تناول احد المتغيرات و تاثيره على التنمية ، و كذا الحد المكاني للدراسة .	تختلفان في الحد الزمتني و كذا منهج الدراسة.
دراسة أحمد سلامي 2013-2014، الادخار في الاقتصاد الجزائري و أثره في التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية	تتفق معها في تناول احد العوامل موضوع دراتستنا و تاثيره على التنمية في الجزائر ، و كذا منهج الدراسة .	تختلف مع دراستنا في الحد الزماني .

Mohamed Abdel –Wahed , the impact of Foreign capital inflow on saving – investment and economic growth rate in Egypt , An economic Analysis , vol , 4 N ol, 2003	اتفقت هاته الدراسة مع دراستنا في التطرق الى متغيرين الاستثمار و الادخار .	و اختلفت معهت في الحيز المكاني و الزماني و المنهجية المتبعة .
Gbègni Alladassi-Batto « Analyse des déterminants de la consommation des ménages au Benin ; approche par le modele à correction d'erreur	تناولت هاته الدراسة احد متغيرات دراستنا.	اختلفت معها في موضوع الدراسة و الحيز الزماني و المكاني و طريقة القياس .
صباح زروخي " محددات الاستهلاك العائلي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2010	اتفقت هاته الدراسة مع دراستنا في تنتولها لاحد العوامل المؤثرة على التنمية و الحد المكاني لها.ومنهاج الدراسة .	اختلفت مع دراستنا في الزماني و موضوع الدراسة

الفصل الثاني: دراسة قياسية لتأثير الاستهلاك، الاستثمار والإدخار على التنمية الاقتصادية في الجزائر

تمهيد

غداة ا لاستقلال ورثت ا لجزائر وضعا يتميز بانتشار مظاهر البؤس والشقاء ، وتدهور الوضع الاجتماعي عامة ، وذلك نتيجة سياسة التمييز والإقصاء التي مارسها المستعمر الفرنسي على الجزائريين، والتي أدت إلى تردي مستوى المعيشة مع قلة فرص العمل و ا لخدمات الصحية والتربوية، ونقص الرعاية الاجتماعية . ومع الاستقلال جاء السعي للتنمية الوطنية عبر إقامة العديد من ا لمخططات التنموية في إطار المنهج الاشتراكي المتبع آنذاك، وهذا ما أدى إ لى تراجع في نسب الفقر وتحسن في المستوى المعيشي خاصة خلال السبعينات وبداية الثمانينات. إلا أن الأوضاع الاجتماعية المتردية عادت للظهور والانتشار في الفترة الموالية، نتيجة لفشل السياسات ا لاقتصادية والاجتماعية المطبقة من طرف مختلف الحكومات المتعاقبة م نذ تدهور أسعار النفط سنة 1986 في السوق العا لمية، وازدادت حد تها بفعل التطبيق الصارم لفرض الاستقرار والتعديل الهيكلي من جهة وحالة اللاأمن والصراع السياسي في البلاد من جهة أخرى .ومع حلول ا لألفية الثالثة واصلت ا لجزائر مسارها الإصلاحية بتبنيها للعديد من برامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وقد واكب ذلك تحسن المداخيل البترولية نتيجة ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية خاصة الفترة التي امتدت إلى غاية منتصف سنة 2014 أين شهدت انخفاضا حادا في أسعار، هذا ما أعاد للدولة دورها في دعم النمو ا لاقتصادي و تحسن المستوى المعيشي، وضبط ا لإختلالات الاجتماعية لاسيما ما تعلق بظاهرة الفقر.

المبحث الأول : تحليل متغيرات الدراسة الاستثمار والادخار، الاستهلاك في الجزائر

المطلب الأول: تحليل متغير الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر

إجمالى الناتج المحلى هو الذى يقيس إجمالى الإنتاج الذى يحققه الاقتصاد المحلى . إجمالى الناتج المحلى الأسمى هو القيمة التى يحددها السوق لكافة السلع والخدمات نهائية الصنع التى ينتجها الاقتصاد المحلى خلال فترة زمنية طولها عام واحد . ويتم قياس هذه القيمة بناءً على الأسعار الحالية. وطبقاً لهذا التعريف : (1) لا يتم إدراج الإنتاج إلا إذا تم التعامل به فى السوق [حيث لا يمكن إدراج الخدمات التى يؤديها المرء لنفسه كتنظيف حجرته مثلاً]، (2) يتم تقييم الإنتاج بقيمته النهائية (أى عندما لا يتبقى أية تعديلات يتم إدخالها على السلعة يكون من شانها تغيير قيمتها فى السوق)، (3) يتم قياس الإنتاج باستخدام الأسعار السائدة فى العام الحالى . ونظرا لان قيم إجمالى الإنتاج المحلى الاسمى يتعرض للتضخم بسبب تغير الأسعار مع مرور الوقت لذا فانه يتم كذلك قياس إجمالى الإنتاج مع افتراض ثبات أسعار كافة السلع والخدمات. ويعرف هذا التقييم الذى يفترض ثبات الأسعار بإجمالى الناتج المحلى الحقيقى.أما القياس الثالث لإجمالى الإنتاج ، فهو إجمالى الناتج المحلى المحتمل (اتجاه إجمالى الناتج المحلى) وهو الحد الأقصى من الإنتاج الذى يمكن أن يحققه الاقتصاد المحلى دون تعريض المستويات العامة للأسعار للضغط إلى أعلى . ومن الناحية النظرية ، يمكن القول أن إجمالى الناتج المحلى يعبر عن نقطة ما على حد احتمالية الإنتاج . ويظهر إجمالى الناتج المحلى الحقيقى و إجمالى الناتج المحلى المحتمل للاقتصاد الجزائري موضحين بالرسم فى الشكل ... عن الفترة ما بين 1990- 2019 . لاحظ أن الإنتاج المحتمل للاقتصاد الجزائري يتزايد بمعدل مضطرب سنويا فى الوقت الذى يتعرض فيه إجمالى الناتج المحلى الحقيقى للتقلبات حول إجمالى الناتج المحلى المحتمل ، من الملاحظ أن إجمالى الناتج المحلى المحتمل يحقق زيادة سنوية ، مما يعكس ارتفاع فى القدرة الإنتاجية ومن ثم وجود انحرافات نحو الخارج لحد احتمالية الإنتاج الخاص بالاقتصاد الجزائري . وعلى الرغم من أن إجمالى الناتج المحلى الحقيقى عادا ما يحقق زيادة سنوية إلا أن هناك سنوات تشهد تناقض أو تراجع بدل من الاستمرار فى الزيادة . فعلى سبيل المثال ، تعرض إجمالى الناتج الحقيقى للتناقض فى العام 1992 – 1994 من e+122.82 إلى e+122.73 مليون دينار جزائري بينما عرف نموا متسارعا بعد سنة 1994 اين بلغ ذروته سنة 2005 حيث بلغ e+124.33 مليون دينار جزائري ثم عرف نمو تباطئ نمو الناتج المحلي الوطني الى غاية سنة 2009 اين بلغ e+124.74 مليون دينار جزائري و يعود سبب ذلك الى الازمة العالمية ثم تعافي حيث تسارع الانتاج المحلي ليبغ سنة 2016 e+125.96 مليون دينار جزائري ليعرف انخفاضا الى غاية سنة 2019

الجدول رقم (02) يوضح تطور الناتج المحلي الاجمالي للفترة 1990-2019

السنوات	القيم الحقيقية دج	السنوات	القيم الحقيقية دج
1990	2,80066E+12	2005	4,3289E+12
1991	2,76706E+12	2006	4,40249E+12
1992	2,81686E+12	2007	4,55217E+12
1993	2,75771E+12	2008	4,66142E+12
1994	2,73289E+12	2009	4,73601E+12
1995	2,83674E+12	2010	4,9065E+12
1996	2,95305E+12	2011	5,04879E+12
1997	2,98553E+12	2012	5,22045E+12
1998	3,13779E+12	2013	5,36662E+12
1999	3,2382E+12	2014	5,57056E+12
2000	3,36125E+12	2015	5,77667E+12
2001	3,46209E+12	2016	5,96152E+12
2002	3,65597E+12	2017	6,03902E+12
2003	3,9192E+12	2018	6,12357E+12
2004	4,08772E+12	2019	6,17255E+12

المصدر: بيانات البنك الدولي http://data.worldbank

الشكل(03) : منحنى تطور الناتج المحلي الوطني في الجزائر للفترة من 1990 إلى 2019 .

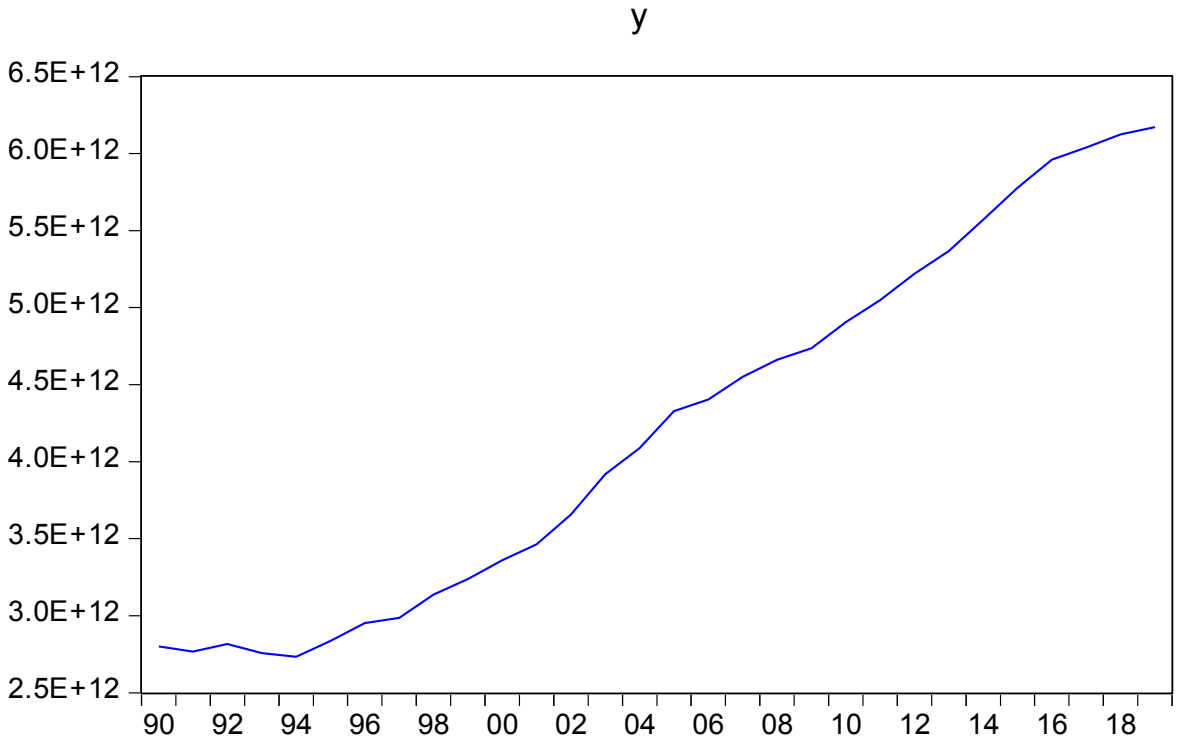

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9

المطلب الثاني: تحليل متغير الاستثمار في الجزائر

لقد انتهجت الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية سياسة متعددة الجوانب تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة، ففي مجال الاستثمار عملت الدولة على تشجيع الاستثمار المحلي و الأجنبي منذ انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي، كما أن الجزائر بعد انتهاج سياسة الإصلاحات الاقتصادية اكتسبت خبرة لا يستهان بها في ميدان تشريع وتنظيم الاستثمارات بعدما كان يأخذ أساسا بعين الاعتبار قيمة رؤوس الأموال المستثمرة عند منحه التسهيلات للمستثمرين، حيث كان الغرض هو تشجيع المبادرات أو جلب رؤوس الأموال التي كانت منعدمة في بداية الأمر،لكن شيئا فشيا فرضت تدابير جديدة نفسها لتوجيه الاستثمارات وفقا لـ 03 محاور أساسية :

أ – نحو المشاريع الخالقة لمواطن الشغل، ثم نحو القطاعات الخالقة لمواطن الشغل بتكاليف معتدلة (الصناعات الصغيرة و المتوسطة) ثم نحو الصناعات التقليدية والحرفية و المهن الصغرى التي تخلق عادة أقل من عشر مناصب شغل (مشاريع وكالة تشغيل الشباب)

ب – من ناحية أخرى و تفاديا لتكريس حالة اللاتوازن الاقليمي الحاد اتخذت ترتيبات شجاعة للحث على اللامركزية لإقرار تحفيزات هامة للمناطق المراد ترقيتها.

جـ – أخيرا و نظرا للاحتياجات المتعلقة بالموارد الخارجية فإن الأنشطة التصديرية هي المصدر الأساسي للعملة الصعبة الخارجية لاقت تشجيعا في كل قوانين المالية السنوية و في قوانين الاستثمار المتعاقبة .

و من بين القوانين المتعاقبة قانون النقد و القرض رقم 90–10 المؤرخ في 1990/04/14 الذي خول لبنك الجزائر مسؤولية مراقبة البنوك التجارية في توزيع القروض إضافة إلى محاربة التضخم و الترخيص للاستثمارات الأجنبية و إلغاء الأحكام المتعلقة بنسبة الملكية بالنسبة للشركات المختلطة و كذا إلغاء التمييز بين القطاعين العام و الخاص و لا بين المستثمر المقيم و غير المقيم،كما أعطيت حرية إنجاز هذه الاستثمارات إلى المستثمر الذي يتولى التصريح بها. و لتدعيم الإطار القانوني للإستثمار تم إنشاء هياكل إدارية ترمي لمساندة و تطوير مشاريع الاستثمار منها وكالة ترقية و متابعة الاستثمارات APSI التي تحولت بموجب الأمر الرئاسي رقم 01–03 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI و هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتولى خدمة المستثمرين الوطنيين و الأجانب [1]. و امتازت هذه البرامج باستمرار الإص لاحات الليبرالية والانفتاح الاقتصادي (قوانين الخوصصة والاستثمار والطاقة والمناجم والمحروقات وعقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومنطقة التبادل الحر العربية)، و عودة دور الدولة الجوهري في دفع عجلة النمو عبر سياسة الإنفاق العام، وحملت البرامج الثالثة أيضا طابع اجتماعي تمثل في دعم الطبقة الفقيرة وتحقيق التوازن الجهوي وإنشاء مناصب الشغل و محاولة القضاء على أزمة السكن .بالرغم من أهمية هذه الإجراءات التي اتخذت في مختلف القطاعات ونتائجها الإيجابية إلا أن بعض المتغيرات والمؤشرات ظلت سيئة كمعدلات البطالة الفعلية و معدلات التضخم المرتفعة و مكانة الاقتصاد غير المنظم وغياب الاستثمار المنتج لاسيما في الصناعة (لم تتعد مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام 2 %من سنة 2000 إلى غاية 2010)[2].

ومن بين أهم التشريعات والسياسات الاقتصادية التي ميزت الاقتصاد الجز ائري خلال فترة 1990 الى غاية 2019 نوجزها في هذا الملخص

[1] منصوري الزين، واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 02، جامعة الشلف، ص 128

[2] ابراهيم خويلد، محاولة تكييف نموذج مندل - فلمنج على الاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2015،مذكرة ماستر،جامعة الجزائر 03، 2016-2017

الجدول رقم (01) يلخص أهم وقائع الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2019

السنة	التاريخ	الحدث
1990	1990/04/14 جويلية 1990/11/18	- قانون النقد والقرض (10/90) أهم ما فيه أن البنك المركزي هو السلطة الأولى المسؤولة عن إدارة السياسة النقدية، إضفاء مرونة في تحديد أسعار الفائدة من قبل البنوك، تحرير الدينار نسبيا. - إصدار قانون المالية التكميلي الذي حمل أول إجراء ملموس للتحرير الجزئي للتجارة الخارجية. - إصدار قانون التوجيه العقاري الذي ألغى أحكام الثورة الزراعية رسميا.
1991	أفريل سبتمبر	بداية التطبيق الفعلي لبرنامج التصحيح الهيكلي الموقع مع.FMI . تخفيض الدينار بنسبة 22 %مقابل الدولار.
1993	أفريل أكتوبر	تعديل القانون التجاري. إصدار قانون الاستثمار الجديد أهم ما فيه إلغاء التفرقة بين القطاع العام والقطاع الخاص وفتح المجال أمام االستثمار ألجنبي وحوافز وم ازيا أخرى
1994	مارس أفريل	الشروع في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مرحلة التثبيت 94-95 أو ما سمي برنامج الاستقرار الاقتصادي عبر اتفاق التمويل قصير المدى لمدة سنة مقابل إعادة جدولة تسديد الديون (حوالي 17 مليار دولار تسدد في أربع سنوات) . تخفيض قياسي للدينار بنسبة 17.40%.
1995	07 جانفي 26 أوت	إصدار قانون حول المنافسة بموجبه أنشئ مجلس المنافسة. صدور أول قانون لخوصصة القطاع العام 22/95(التطبيق الفعلي تأخر إلى غاية 1998) .
1996	جانفي جوان	إصدار قانون المالية الذي حمل تدابير مهمة لتشجيع الصادرات وتحرير التجارة الخارجية وقابلية تحويل الدينار لجميع المعاملات الجارية بين البنوك وتسيير سعر الصرف الدينار حسب نظام التعويم المدار. التحرير الكلي للتجارة الخارجية من كل القيود الكمية
1998		-استئناف المرحلة الثانية من مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارةOMC
2001	20 أوت	-إصدار القانون الجديد للخوصصة وقانون الاستثمار
2005	28 أفريل	إصدار قانون المحروقات 05-07 لتشجيع استكشاف الطاقة واستغلالها وقد

		تضمن تطبيق رسم على الأرباح الإضافية لما يتجاوز سعر البترول 30 دولار للبرميل.
2016	جويلية 26 جويلية	إصدار قانون الاستثمار الجديد والذي ألغى قاعدة 49/51 إلا في القطاعات الاستراتيجية، وتضمن أيضا إمكانية فتح المؤسسات المحلية رأسمالها للأجانب تأكيدا لما جاء في قانون المالية 2016 إطلاق نموذج نمو اقتصادي جديد، هذا النموذج يدعم من جهة مقاربة متجددة لسياسة الميزانية للفترة 2016-2019 ومن جهة أخرى يتوقع مختلف التحولات الاقتصادية إلى غاية سنة 2030

المصدر : من إعداد الطالبين

الجدول رقم (02) يوضح تطور الاستثمار للفترة 1990-2019

السنوات	القيم الحقيقية دج	السنوات	القيم الحقيقية دج
1990	149881021811	2005	1170044983075,6
1991	218372345430	2006	1242587771955,7
1992	283764077651	2007	1368089136971,92
1993	314860117648	2008	1537732189910,04
1994	423546363069	2009	1673052622634,12
1995	579726586184	2010	1790166306285,5
1996	639319060693	2011	1842081129092,49
1997	638019187697	2012	1974710970427,15
1998	728707692778	2013	2144536113907,08
1999	789700000000	2014	2281786425149,94
2000	839451100000	2015	2411848251373,29

2001	884781459400	2016	2496262940210,34
2002	959103102023,196	2017	2581135880218,89
2003	1000344535405,39	2018	2725660372392,95
2004	1082372787237,85	2019	2728386032765,34

المصدر : بيانات البنك الدولي http://data.worldbank

لكن لا يزال قطاع المحروقات يوفر أفضل الفرص للاستثمار الأجنبي خاصة مع الارتفاع الذي شهدته الأسعار خلال السنوات الأخيرة، ونعرض فيما يلي قيم الاستثمارات خلال الفترة 1990 إلى غاية 19 .

الشكل(03) : منحنى تطور الاستثمار في الجزائر للفترة من 1990 إلى 2019 .

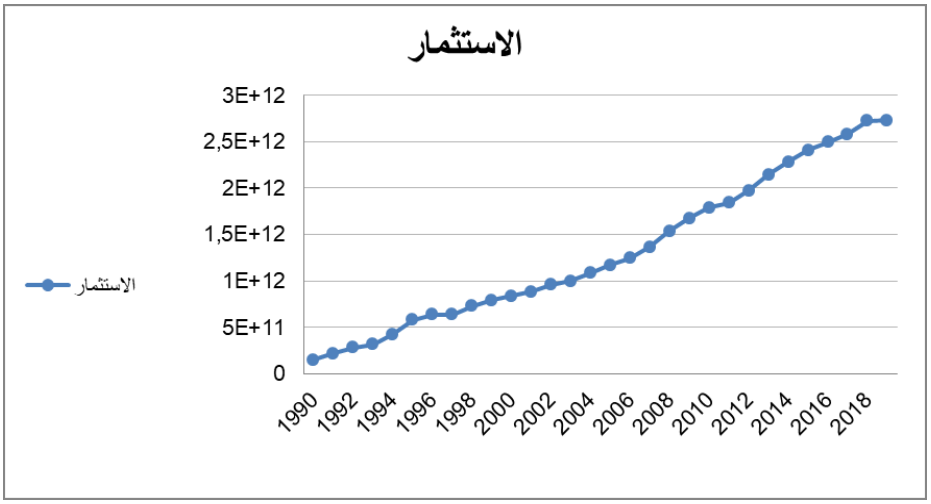

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن معدل الاستثمار في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة و هذا راجع إلى الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة كما سلف ذكره لتنوع و تطوير الاقتصاد من أجل تحقيق تنمية اقتصادية .

المطلب الثالث: تحليل متغير الادخار في الجزائر

يعد الادخار إحدى الوسائل التي يمكن استخدامها لمعالجة كثير من المشكلات الاقتصادية و تمويل التنمية وذلك نسبة لما طرأ على العالم من شح في الموارد وقلة الإمكانيات، وأرجح جل الاقتصاديين أن الفقر الذي تعاني منه البلدان النامية إلى عدم قدرة الأفراد على الادخار، و لهذا سنحاول توضيح واقع الادخار في الجزائر خلال فترة الدراسة من 1990 إلى 2019 ففي الفترة 1990 – 1993 شهد الادخار

نموا مرتفعا و هذا راجع إلى النمو المحسوس في الدخل المتاح حيث تزامن مع نمو الاستهلاك و لكن بمعدلات أقل و يمكن تفسير يعتبر الادخار الحكومي في الجزائر من بين المصادر المهمة التي لعبت دورا بارزا في تمويل التنمية، حيث ساهم بقسط كبير في تغطية الاستثمارات الوطنية رغم ضخامتها. وتجدر الإشارة إلى أن هناك فرقا بين فائض الميزانية والادخار الحكومي حيث يقصد بفائض الميزانية العامة زيادة الإيرادات العامة عن النفقات العامة، أما الادخار الحكومي فيقصد به الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات الجارية (نفقات التسيير أو النفقات العادية) فقط [1]. وما دام الادخار الحكومي في الجزائر يعني (مجموع الإيرادات العامة– نفقات التسيير) فإن تحليل تطورات الادخار الحكومي، يقتضي تلقائيا تحليل كل من الإيرادات العامة ونفقات التسيير، باعتبارهما العاملين المحددين لهذا النوع من الادخار. و للوقوف على التطورات الحاصلة في ادخار الأسر، تجدر الإشارة إلى أن دراسة سلوك ادخار القطاع العائلي يقتضي الحصول على بيانات فردية .حيث بقي الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط أكبر جامع للادخار في الجزائر نظرا لمدى أهمية قيم الادخارات المتحصل عليها

جدول رقم (03) يوضح تطور الادخار

السنوات	القيم الحقيقية دج	السنوات	القيم الحقيقية دج
1990	133268155033,218	2005	3921732255299,99
1991	272429997612,579	2006	4631316604300
1992	00	2007	5315897558219,79
1993	00	2008	6347353319318,79
1994	00	2009	4712054417458,2
1995	00	2010	5979687924947,24
1996	00	2011	7074749603758,92
1997	00	2012	7649901357644,33
1998	00	2013	7553564281620,99
1999	00	2014	7426262459296,91
2000	00	2015	6089084478777,17
2001	00	2016	6546105287575,54
2002	00	2017	7019606703900,81

[1] إياد عبد الفتاح النور، أساسيات الاقتصاد الكلي، ط1 ،جامعة الاسراء الأردنية، دار صفاء للنشر، ص 130.

2003	00	2018	00
2004	00	2019	00

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي

الشكل(04): منحنى تطور الادخار في الجزائر للفترة من 1990 إلى 2019 .

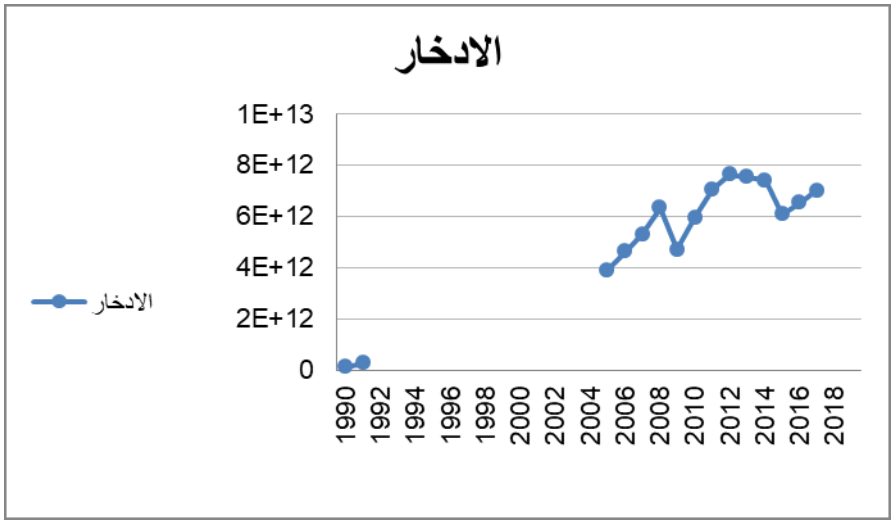

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتضح جليا غير السنوات المفقودة قيمها أن الادخار في تزايد، مع انخفاض متتالي سنتي 2008 و 2010 ليعود للارتفاع، ثم انخفض كذلك بين سنتي 2014 و2016.

المطلب الرابع: تحليل متغير الاستهلاك في الجزائر

يتميز القطر الوطني بتنوع التضاريس والمناطق الجغرافية وأيضا تتنوع العادات والتقاليد من منطقة إلى أخرى حيث يساعد هذا الاختلاف إلى تنوع نمط استهلاك العائلات كما عاش هذا القطر مرحلة طويلة من الحرمان والجوع والتقشف في ظل الاستعمار. وفي بداية الاستقلال تميز الفرد والعائلة بلفخفاض في مستوى الإستهلاك بسبب البطالة وضعف الاقتصاد الوطني وبعد التحسن الاقتصادي الذي شهد في بداية سنة 1970 بدأت تتحسن وضعية العائلات من المداخيل والنفقات وهذا التحسن شهدته كل الفئات الاجتماعية حتى ظهور الأزمة الاقتصادية بداية سنة 1986 ،مما دفع بالحكومة إلى دخول منعرج الإصلاحات. و مع هذا تخصص الأسر الجزائرية جزءا أكبر من دخلها للجانب الاستهلاكي، بينما لا يحظى الادخار بنسب اكبر ، في سنة 1995 عرف معدل التضخم نسبة مرتفعة جدا قدرت ب 79.29 % نتيجة تحرير الأسعار بعد ضغوطات صندوق النقد الدولي في إطار الإصلاحات الاقتصادية، إلا انه ورغم ذلك، لم يكن له نفس الاثر على الاستهلاك ويرجع ذلك إلى أن الأسعار كانت مدعمة من طرف الدولة حيث كانت العائلات تستهلك أكثر من دخولها المتاحة مما يدفعها إلى استخدام مدخراتها السابقة

لتلبية حاجياتها وهو ما يؤثر سلبا على الاستثمار . خلال الفترة 2000-2014 ،نلاحظ ارتفاع مستويات الاستهلاك نتيجة تحسن الظروف المعيشية بعد رجوع الأمن وانخفاض معدلات البطالة وهو الأمر الذي شجع على زيادة الطلب الكلي . لقد عرف المؤشر العام للأسعار ارتفاعا متواصلا خلال الفترة 1990-2015 حيث سجل تغير متوسط قدر ب. 57.9 %ويرجع هذا إلى ارتفاع الأسعار بسبب التوسع النقدي حيث كانت الحكومة تلجأ إلى الإصدار النقدي من اجل تغطية عجز الموازنة وكذا تمويل المشاريع الاستثمارية، بالإضافة إلى تدهور قيمة العملة المحلية .كما شهدت معدلات البطالة ارتفاعا مع بداية التسعينيات بسبب الإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها الجزائر في تلك الفترة وبمرافقة من صندوق النقد الدولي عقب الأزمة النفطية 1986 خاصة بعد التوقيع على برنامج التثبيت الأول في جوان 1991 و الثاني في جوان 1993 ثم تطبيق برنامج التعديل الهيكلي بداية من ماي 1995 والذي من خلاله تم خوصصة المؤسسات العمومية مما نجم عنه تسريح الأ لاف من العمال بالإضافة إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطن نتيجة تدهور قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار. لكن مع بداية سنوات 2000 ،سجل انخفاض في معدلات البطالة بسبب الشروع في تطبيق مختلف برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 والتي كانت تهدف إلى الاستثمار في المشاريع الضخمة وتنمية المناطق الريفية مما ساهم في خلق مناصب شغل وامتصاص البطالة .و تميزت الفترة 1990-1999 بتدهور القدرة الشرائية أكثر مما كانت عليه في السنوات السابقة بسبب الارتفاع السريع لمستوى الأسعار عند الاستهلاك مما أدى إلى نمو متباطئ، و خلال الثلاثي الأخير سنة 1999 ارتفعت أسعار المحروقات لذا تم بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية تهدف الى تنشيط الطلب الكلي، أما الفترة من 2000 إلى 2005 فتزايدت كتلة الأجور و تدخلت الدولة لتنظيم و دعم الأسعار مما كان له أثر ايجابي على المستوى العام للأسعار، ومن 2006 إلى 2010 تميزت وصول دخول العائلات إلى ميل من التطور.فيما يلي منحنى يوضح تطور الاستهلاك خلال فترة الدراسة .

الشكل رقم (05) منحنى يوضح تطور الاستهلاك خلال فترة الدراسة

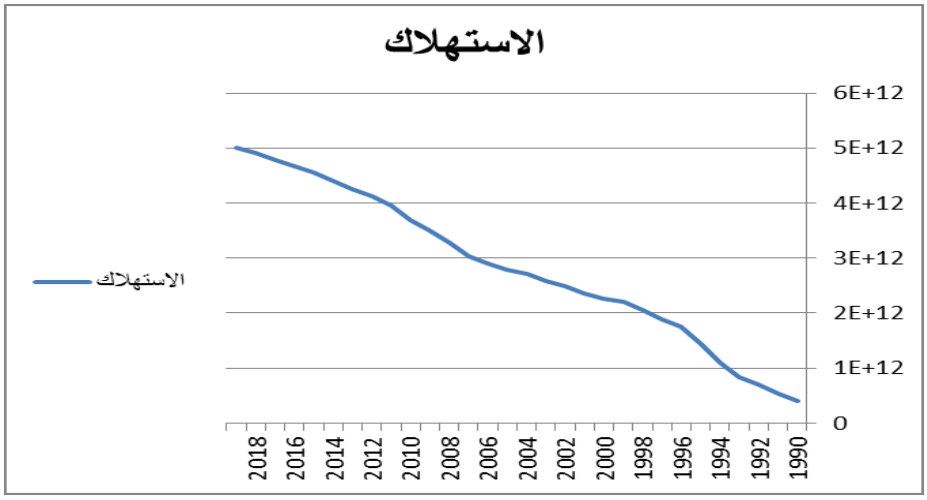

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9

المبحث الثاني: الدراسة القياسية

المطلب الأول : اختبار سببية granger المعدلة حسب منهجية yamamoto–Toda

من اشهر الطرق والمنهجيات المستعملة لدراسة السببية نجد ثلاثة اختبارت شهيرة هي كل من اختبار sims 1969 ، واختبار Grenger 1972 ، واختبار Gwekes 1983 (حراث ورمضاني ، 2018 صفحة 140) ، وتعد منهجية Grenger الاكثر استعمالا وانتشارا ، لكن من اهم الشروط لاستخدامها هو استقرارية السلاسل الزمنية من نفس الدرجة وخاصة عند المستوى ، لهذا اقترح كل من Toda and Yamamoto منهجية جديدة والتي تعد من احد الاختبارات السببية االبديلة .

يقوم هذا الاختبار المطور من طرف Hiro Y.Toda و Tuka Yamamoto سنة 1995 على تقدير متجه الانحدار ذاتي مطور (Augmanted VAR) ويختلف هذا الاختيبار عن كل الاختبارات العادية للسببية (سببية غراجر) في كونه لا يأخذ في الاعتبار درجة تكامل المتغيرات I(0) ، I(1) او حتى I(2) وبغض النظر عما اذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك او لا (AYADA & BELMEKADDEM) 2017 .p240.

هذه المقاربة طورت لتقضي على اوجه القصور التي عانا منها اختبار السببية التقليدي Grenger Causality و لعل اهمها مشكلة توصيف النموذج وعدد فترات الابطاء اضافة للعيب الابرز المتمثل في الانحدار الزائف (مشكل عدم الاستقرارية) (منصوري وداد ، 2017 صفحة 368) .

1.2.4 مراحل تطبيق منهجية Toda Yamamoto: يتضمن تطبيق اختبار سببية Toda Yamamotoعدة مراحل هي (DAMBURE & ZIRAMBA) :

* تحديد درجة التكامل الكبرى (Dmax) : اول خطوة تتمثل في دراسة استقرارية السلاسل الزمنية من اجل تحديد درجة تكامل كل سلسلة وبالتالي استخراج درجة التكامل الكبرى ويتم ذلك باستخدام عدة اختبارات لجذر الوحدة كاختبار Augmented Dick Fuller(ADF) ، اختبار s perron (PP) philip ، اختبار Schmidit and Shin(KPSS) اختبار Ng–Perron، .....

* تحديد فترة الابطاء المثلى (p) : يتم الحصول عليه من خلال تقدير نموذج VAR للمتغيرات في مستوياتهم (السلاسل الاصلية) كما يتم تحديد فترة الابطاء المثلى من خلال المعايير الاحصائية التالية : معيار اكيك AIC ، معيار شوارتز SIC ، معيار هاتن HQ .... حيث يتم اخيار اقل قيمة لكل معيار والتي يقابلها التباطىء الزمني الامثل .

* اختبار السببية : يتم ذالك بالعتماد على اختبار والد المعدل (MWALED) بهخدف اختيار القيود المفوضة على معلمات متجه الانحدار الذاتي المطور VAR(K) ، حيث K مساوية لدرجة التكامل الكبرى اضافة لفترة الابطاء الامثل K–Dmax+p : حيث ان هذا الاختبار يتبع توزيع كاي تربيع (chi– spuared) مع عدد P درجات الحرية .

يعبر عن النموذج VAR(p+Dmax) لمتغيرين على النحو التالي :

$$X_t = \alpha + \sum_{i=1}^{P+Dmax} \beta_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^{P+Dmax} \gamma_j Y_{t-j} + \varepsilon_{1t} \dots (1)$$

$$Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^{P+Dmax} \beta_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^{P+Dmax} \gamma_j Y_{t-j} + \varepsilon_{2t} \dots (2)$$

حيث Xt ، Yt: المتغيؤات قيد الدراسة £ 1t، £ 2t : عبارة عن الخطا الابيض لكلا المعادلتين وهما غير مرتبطان خطيا ، t: يعبر عن الزمن .

حيث نقوم باختبار الفرضيتين التاليتين (بالنسبة للمعادلة رقم 1

H_0: Y_t لا يسبب X_t، إذا كان $\sum_{j=1}^{P+Dmax} \gamma_j = 0$

H_1: Y_t يسبب X_t، إذا كان $\sum_{j=1}^{P+Dmax} \gamma_j \neq 0$

يمكن تلخيص ما سبق من خلال المخطط التالي :

الشكل رقم (07): خطوات تطبيق منهجية Toda Yamamoto

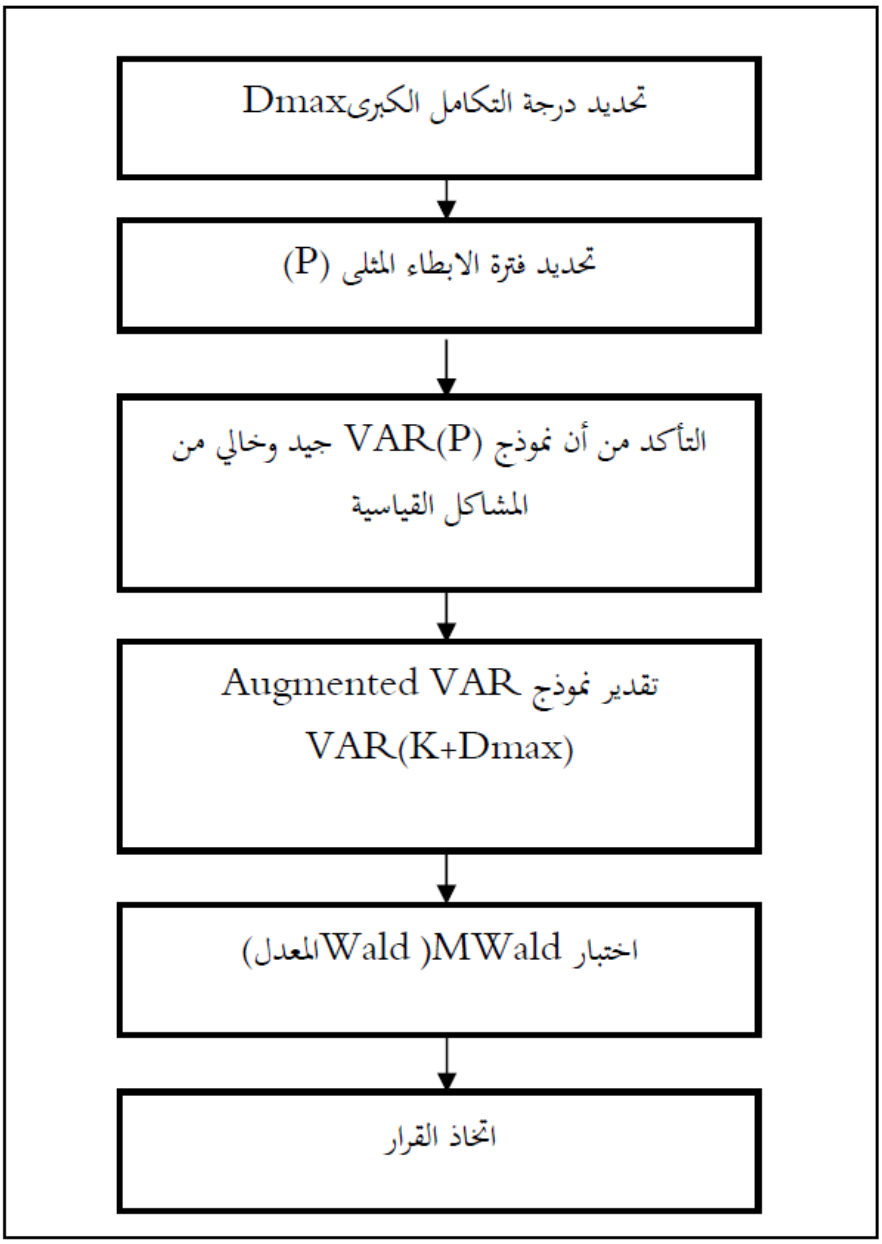

المصدر : **عياد، هيشام**، "العلاقة السببية بين معدل الفقر، اللامساواة و النمو الاقتصادي باستعمال منهجية Toda-Yamamoto "، **مجلة جامعة القدس المفتوحة : للبحوث الإدارية و الاقتصادية، المجلد 2، العدد 7، 2017.**

أولا: اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية (The Unit Root Test):

في دراسة قام بها Nelson and Plosser تبيّن منها أن معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية لا تكون ساكنة في المستوى [1]، أي I(0)، الأمر الذي ربما يجعل استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) غير مناسبة حيث أنه من الممكن الحصول على قيم مرتفعة لكل من قيم (T,F) ولمعامل تحديد الانحدار(R2).

ولتجنب ظهور مشكلة الانحدار الزائف (Sperious Regression) التي ربما لا تعطي بعدا حقيقيا ولا تفسيرا اقتصادياً ذا معنى ستكون الخطوة الأولى في تحليل البيانات هي اختبار سكون السلاسل الزمنية (Dickey & Fuller, 1979).

ويشار إلى السلسلة الزمنية Xt بأنها ساكنة stationary عندما يكون2:

وسطها الحسابي ثابت، أي أن: E(Xt)= constant for all t

تباينها ثابت، أي أن: Var(Xt)= constant for all t

تباينها المشترك يعتمد على الزمن، أي أن: Cov(Xt ,Xt+k)= depends on t & k≠0

أي أن كل من وسطها وتباينها يبقى ثابت مع مرور الزمن، أما فيما يتعلق بالتباين المشترك لأي قيمتين للمتغير X فانه يعتمد على فرق الزمن لهاتين القيمتين (Thomas, 1997).

وسيتم استخدام اختباري ديكي – فولر الموسع (ADF واختبار فيلبس بيرون (PP) اللذين يختبرا الفرضية العدمية لوجود جذر الوحدة ومن ثم عدم سكون السلسلة الزمنية وذلك كما يلي:

اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF):

يمكن إجراء اختبار ديكي – فولر وفقاً للمعادلة الآتية بوجود الثابت (β1) والاتجاه الزمني (t) للمتغير(Y):

$$\Delta Yt = \beta 1 + \beta 2\, t + \delta Yt-1 + Ut$$

وقد افترض في هذا النموذج عدم وجود ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ، ولكن في حالة وجود ارتباط ذاتي ففي هذه الحالة يصبح النموذج غير ملائماً ويجعل نتائج التقدير غير دقيقة. وبهدف التغلب على هذه الحالة فقد تم تطوير أو توسيع هذا النموذج بإضافة قيم متباطئة للسلسلة الزمنية قيد التحليل ليعرف فيما بعدها ب (Augmented Dickey– Fuller Test)، وأصبح النموذج يأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta Yt = \beta 1 + \beta 2\, t + \delta Yt-1 + \Sigma\ \alpha i\, \Delta Yt-i + \varepsilon t$$

ويعتمد اختبار سكون السلسلة الزمنية على معنوية المعلمة (δ)، وذلك من خلال مقارنة (t) المحسوبة مع (τ) الجدولية (tau– statistic)، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية (بالقيم

[1] Nelson, C. R. and Plosser, C. I., (1982), Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series: Some Evidence and Implications, Journal of Monetary Economics, Vol.10,PP 139-162.

[2] سحاب الصمادي ، أحمد ملاوي ، **"أثر الضرائب الحكومية على أداء بورصة عمان: نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة(ARDL)"**، مجلة المنارة، المجلد 22، العدد 2، 2016 ، ص 216.

المطلقة) فهذا يعني أن السلسلة الزمنية ساكنة عند المستوى، وتكون هذه السلسلة الزمنية غير ساكنة إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الجدولية (بالقيم المطلقة)، وفي هذه الحالة يتطلب أخذ الفرق الأول.

وعليه وبهدف استقصاء سكون متغيرات الدراسة، تم اللجوء إلى اختبار جذر الوحدة ديكي–فولر الموسع، حيث كانت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي:

الجدول (05): نتائج اختبار جذر الوحدة (ديكي– فولر الموسع)

السلسلة		اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)					
		عند المستوى		الفرق الأول		الفرق الثاني	
		T–Statistic	القيمة الخرجة %5	T–Statistic	القيمة الخرجة %5	T–Statistic	القيمة الخرجة %5
CO	None	7.872832	–1.952910	–1.515201	–1.953381	–5.859449	–1.953858
	Trend, C	–1.283832	–3.574244	–3.585861	–3.580623	–5.630447	–3.587527
	C	1.583849	2.967767–	–3.481566	–2.971853	–5.729452	–2.976263
I	None	1.478825	1.952910–	–3.618796	–1.953381	//	//
	Trend, C	0.606968	3.574244–	–4.431574	–3.580623	//	//
	C	2.194497–	2.967767–	–3.719295	–2.971853	//	//
S	None	0.267387	1.952910–	–5.606768	–1.953381	//	//
	Trend, C	0.983215–	3.574244–	–6.251209	–3.580623	//	//
	C	2.056613–	2.967767–	–5.700801	–2.971853	//	//
Y	None	2.579797	1.953381–	–0.778547	–1.953858	–8.499381	–1.953858
	Trend, C	3.873131–	3.587527–	–3.082652	–3.580623	–8.481919	–3.587527
	C	1.891182	2.967767–	–3.247604	–2.971853	–8.332568	–2.976263

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9

يبين إختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وجود جذر وحدة عند مستوى معنوي 5% وبالتالي فإن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة (Co, I, S, Y) غير مستقرة عند المستوى (level) ، وبعد أن قمنا بإجراء الفرق الاول لكل سلسلة زمنية على حدى تبين أن جميع القيم الحرجة (بالقيمة المطلقة) عند الفرق الاول لديكي فولر الموسع (ADF) اكبر من القيم الإحصائية المحسوبة بالنسبة للسلسلتين الزمنيتين للمتغيرين (I,S) أي أن هذه السلسلتين الزمنيتين مستقرتين عند الفرق الأول، بينما لم تستقر السلسلتين الزمنيتين للمتغيرين (Co, Y) إلا بعد إجراء الفرق الثاني حيث كانت القيم الإحصائية المحسوبة عند الفرق الثاني اكبر من القيم الحرجة (بالقيمة المطلقة).

وعليه فإن السلاسل الزمنية ليست متكاملة من درجة واحدة وهذا لا يمكنا استعمال التكامل المشترك أو استخدام سببية غرانجر Granger العادي ، ومن اللازم الإعتماد على منهجية Toda Yamamoto لدراسة السببية الذي يمكن ان يطبق على مستوى السلاسل غير المستقرة مع إعتبار dmax=2 وفقًا لتكامل أعلى درجة تكامل للسلاسل الأربعة .

ثانيا: تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني (Selection the lag length)

المرحلة الثانية في تقدير السببية هو اختيار عدد الفجوات الأمثل لنموذج VARوذلك باستعمال مؤشرات Akaike، Schwarz، FPE ومؤشر Hannah–Quin ، ويجب الحذر في اختيار عدد الفجوات للنموذج ، حيث

أوضحت دراسة Pittis & Caporal سنة 11999 أنه في حالة اختيار عدد الفجوات اقل من عدد الفجوات الحقيقي يسبب تحيز المعلمات أما اختيار عدد الفجوات أكثر من العدد الحقيقي يجعل من التقدير غير معنوي بالرغم من معنوية المعلمات، والجدول التالي يوضح أن عدد الفجوات الأمثل من 03 فجوات ممكنة هو فجوتين 02، أي أن k=2 ، والنتائج ملخصة في الجدول التالي :

[1] عياد، هيشام، **"العلاقة السببية بين معدل الفقر، اللامساواة و النمو الاقتصادي باستعمال منهجية Toda-Yamamoto "**، مجلة جامعة القدس المفتوحة : للبحوث الإدارية و الاقتصادية، المجلد 2، العدد 7، 2017، ص 46.

الجدول (06): نتائج اختبار تحديد فترات الإبطاء المثلى في النموذج (VAR)

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	−2764.990	NA	1.41e+84	205.1103	205.3023	205.1674
1	−2618.893	238.0833*	9.35e+79*	195.4736	196.4334*	195.7590*
2	−2605.081	18.41630	1.20e+80	195.6356	197.3634	196.1494
3	−2586.278	19.49870	1.24e+80	195.4280*	197.9237	196.1701

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9

ثالثا : التأكد من أن النموذج Var(P) خالي من المشاكل القياسية :

1 دراسة استقرارية النموذج :

للتأكد من استقرارية النموذج نستخدم اختبارات الجذور المتعددة ، حيث تعتبر نتائج شعاع الانحدار الذاتي مستقرة إذا كان مقلوب الجذور الاحادية لكثير الحدود داخل الدائرة ، والشكل ادناه يبين نتائج هذا الاختبار :

الشكل رقم (06): الدائرة الأحاديـــــــــــة

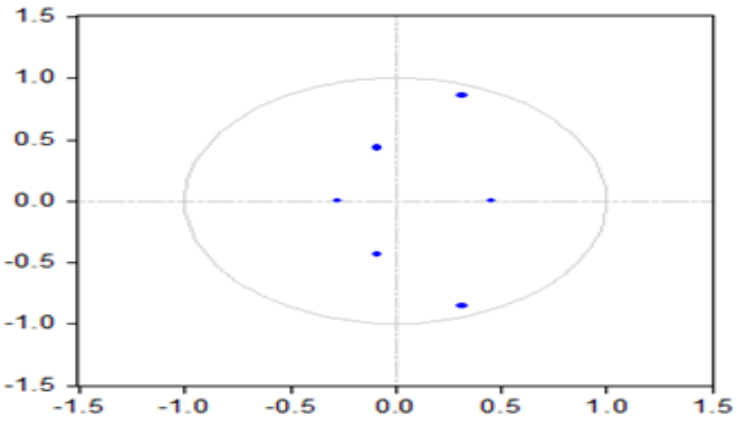

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9

من خلال الشكل أعلاه تبين أن مقلوب الجذور الأحادية لكثير الحدود داخل الدائرة الأحادية ومنه فإن النموذج مستقر .

2 اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر (Jarque-Bera)[1]:

أن من بين فرضيات الانحدار هو أن سلسلة البواقي ذات توزيع طبيعي، ومن أجل اختبار ذلك نقوم بوضع فرضية العدم H_0 القائلة بأن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. $S = \frac{n}{6}\beta_1 + \frac{n}{24}(\beta_2 - 3)^2$

ويتم قبول أو رفض فرضية العدم انطلاقا من المقارنة بين إحصائية جاك – بيرا $\chi^2_\alpha(2)$

والقيمة الجدولية لكاي مربع (S) عند مستوى معنوية معين حيث:

- إذا كان $S > \chi^2_\alpha(2)$ فإننا نرفض فرضية العدم أي أن سلسلة البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي .
- إذا كان $S < \chi^2_\alpha(2)$ فإننا نقبل فرضية العدم أي أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي .

بالاستعانة ببرنامج Eviews فإننا نتحصل على نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي هذا النموذج المقدر والتي يمكن توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول (07): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Berra

Component	Jarque-Bera	Df	Prob.
1	0.788330	2	0.6742
2	0.430933	2	0.8062
3	1.181950	2	0.5538
4	5.141821	2	0.0765
Joint	7.543033	8	0.4793

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9

ومن أجل اختبار فرضية العدم2 نقوم بمقارنة إحصائية جاك–بيرا بقيمة إحصائية كاي مربع، حيث لدينا قيمة كاي مربع تساوي ($\chi^2_{0.05}(4) = 9.48$) وهي أكبر من إحصائية جاك . بيرا S=7.54 كما هو موضح في الجدول اعلاه ، لذلك فإننا نرفض فرضية العدم والتي مفادها التوزيع الطبيعي للبواقي بمعنوية 5%، ومن ثم فإن هذا النموذج مقبول .

[1] R -Bourbonnais, Econométrie, 3eimedition, Dunod paris, p230.

[2] فرضية العدم في اختبار جاك–بيرا مفادها أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

3 -اختبار الارتباط الذاتي بين الاخطاء LM

للتأكد من عدم وجود إرتباط ذاتي بين بواقي النموذج نستخدم اختبار LM حيث الفرضية الصفرية تقر بعدم وجود ارتباط بين بواقي النموذج ، والنتائج ملخصة في الجدول التالي :

الجدول (08): نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الاخطاء LM

Lags	LM-Stat	Prob
1	16.25728	0.4352
2	15.19910	0.5101
3	16.42405	0.4238
4	12.83509	0.6848
5	16.69395	0.4057

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9

تشير النتائج المذكورة في الجدول أعلاه إلى قبول فرضية العدم أي عدم وجود إرتباط ذاتي بين بواقي النموذج لأن القيمة الاحتمالية أكبر من 5% .

رابعا : اختبار سببية Toda Yamamoto

لاختبار طبيعة العلاقة السببية Granger بين المتغيرات الذي يعتمد أساسا على MWald ، لكن يجب أولا تقدير Var (4) حيث P=2 وd_{max}=2 أي $V(d_{max}+P)=4$ والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول (09): نتائج اختبار السببية حسب منهجية Toda yamamoto

المتغير التابع	المتغير المستقل	فرضية العدم	X^2	P-Value
الناتج المحلي الخام (Y)	الاستهلاك (Co)	(Co) لا يسبب (Y)	15.61773	0.0036
الناتج المحلي الخام (Y)	الاستثمار (I)	(I) لا يسبب (Y)	12.24299	0.0156
الناتج المحلي الخام (Y)	الادخار (S)	(S) لا يسبب (Y)	10.21989	0.0369
الناتج المحلي الخام (Y)	(Co , I , S)	(Co , I , S) لا يسببوا (Y)	42.18867	0.0000

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews 9

من خلال الجدول أعلاه والذي يوضح نتائج اختبار السببية حسب منهجية Toda yamamoto نلاحظ ما يلي :

1. وجود علاقة سببية من الاستهلاك (Co) باتجاه الناتج المحلي الخام (Y) عند مستوى معنوية 5% ؛
2. وجود علاقة سببية من الاستـثمار (I) باتجاه الناتج المحلي الخام (Y) عند مستوى معنوية 5% ؛
3. وجود علاقة سببية من الادخـــار (S) باتجاه الناتج المحلي الخام (Y) عند مستوى معنوية 5% ؛
4. وجود علاقة سببية من المتغيرات (Co , I , S) باتجاه الناتج المحلي الخام (Y) عند مستوى معنوية 5% ؛

المطلب الثاني : مناقشة النتائج

1. وجود علاقة سببية من الاستهلاك (Co) باتجاه الناتج المحلي الخام (Y) :

يعتبر الاستهلاك من المتغيرات الاقتصادية الهامة التي تشجع على زيادة الإنتاج وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، فالعلاقة عضوية بين الاستهلاك والإنتاج ولكي ندعم هذه العلاقة ونجعلها تخدم ال تنتمية الاقتصادية يجب علينا اتخاذ خطوات هامة في هذا المجال وهي:

1. استثمار العادات والتقاليد الإجتماعية الجزائرية وذلك ضمن توجه حكومي شعبي معتمد لصالح التنمية الإقتصادية والإجتماعية يتضمن وعوداً بتحسين الظروف الإجتماعي مدعوماً بخطوات عملية هامة لتأكيد هذا التوجه.
2. الاستهلاك الشعبي هو متغير هام لدعم الإنتاج ولاستثمار هذا المتغير يجب إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء لأن الدولة وجميع الدول تعتمد الضرائب على الاستهلاك وضريبة القيمة المضافة ولتحقيق هذا التوجه ينبغي زيادة دخول العمل وتحسين ظروف ذوي الدخل المحدود.
3. لقد أصبح الفقر ظاهرة إجتماعية واضحة في الجزائر، وعلى الدولة الانتقال من أشكال الدعم بالاعانات والمساعدات إلى الدخل المباشر أي زيادة دخول العمل والفقراء لتصل إل 60% من الدخل القومي واعتماد راتب لكل عاطل عن العمل والضمان الصحي.
4. تتبنى النظرية الكينزية مبدأ زيادة الطلب لتشجيع المنتجين على زيادة الإنتاج وعلى الدولة دعم الطلب قبل العرض بزيادة الإنفاق العام ليصل إلى 50% من حجم الناتج فهو حالياً 25% أي يجب مضاعفة الإنفاق العام لخلق مبادرات هامة تدعم الاستهلاك ومن ثم تدعم الإنتاج.
5. الصناعة هي قاطرة التنمية في الإقتصاد الوطني وبدون التطوير الصناعي والاهتمام بالصناعة لا يمكن بلوغ التنمية المطلوبة، ومن جهة ثانية فإن بلوغ المجتمع الصناعي الذي نادى به روستو والوصول إلى الرفاه الإجتماع لا يمكن أن يحصل بدون تطوير الصناعة والاهتمام بها.

2. وجود علاقة سببية من الاستـــثمار (I) باتجاه الناتج المحلي الخام (Y) :

يمكن تفسير العلاقة السببية من الاستـثمار (I) باتجاه الناتج المحلي الخام (Y) بأن عملية الاستثمار تؤدي إلى مزيد من التشغيل والحد من ارتفاع الأسعار والتضخم فوفقا لوجهة نظر منظري الاثر الإيجابي للاستثمارات, فإن الاستثمار سيؤدى إلى مزيد من الإنتاج والتشغيل الكلى, مما سيؤدى إلى نمو الناتج المحلي وانتقاله إلى منحنى افضل ليعكس مزيد من التشغيل وانخفاض في الأسعار وهو غاية في أي دولة نامية.

3. وجود علاقة سببية من الادخـــــار (S) باتجاه الناتج المحلي الخام (Y) :

يمكن تفسير العلاقة السببية من الادخار(S) باتجاه الناتج المحلي الخام (Y) بزيادة مردودية تعبئة المدخرات الوطنية في الرفع من مستوى التشغيل وبالتالي إرتفاع قيمة الناتج المحلي الخام، بالإضافة إلى تنامي نشاط المؤسسات المنوطة بـتعبئة المدخرات على المستوى الكلي أي المؤسسات المالية بنوعيها (المصرفية وغير المصرفية) والتي تتمثل أساسا في:

أولا : المؤسسات المالية المصرفية :

- البنوك التجارية ؛
- بنوك الاستثمار ؛
- البنوك الإسلامية .

ثانيا : المؤسسات المالية غير المصرفية :

- شركة التأمين ؛
- صناديق توفير البريد ؛
- السوق المالية .
- صناديق التأمينات الاجتماعية وصناديق التقاعد ؛

4.وجود علاقة سببية من المتغيرات (S , I , Co) باتجاه الناتج المحلي الخام (Y)

تكون العلاقة طردية بين الطرفين و هذا ما فسرته نظرية حلقة نوركس لتوضيح اسباب تخلف الدول النامية ، حيث يرى نوركس ان تخلف هذه الدول يعود الى انخفاض الدخل الذي يقود بالأساس الى انخفاض مستويات الانتاج و التي تؤدي بدورها الى انخفاض حجم الاستثمار الناجم اساسا عن ضعف الادخار و الاستهلاك الذي يؤدي الى ضعف الانتاج كما هو موضح في الشكل التالي:

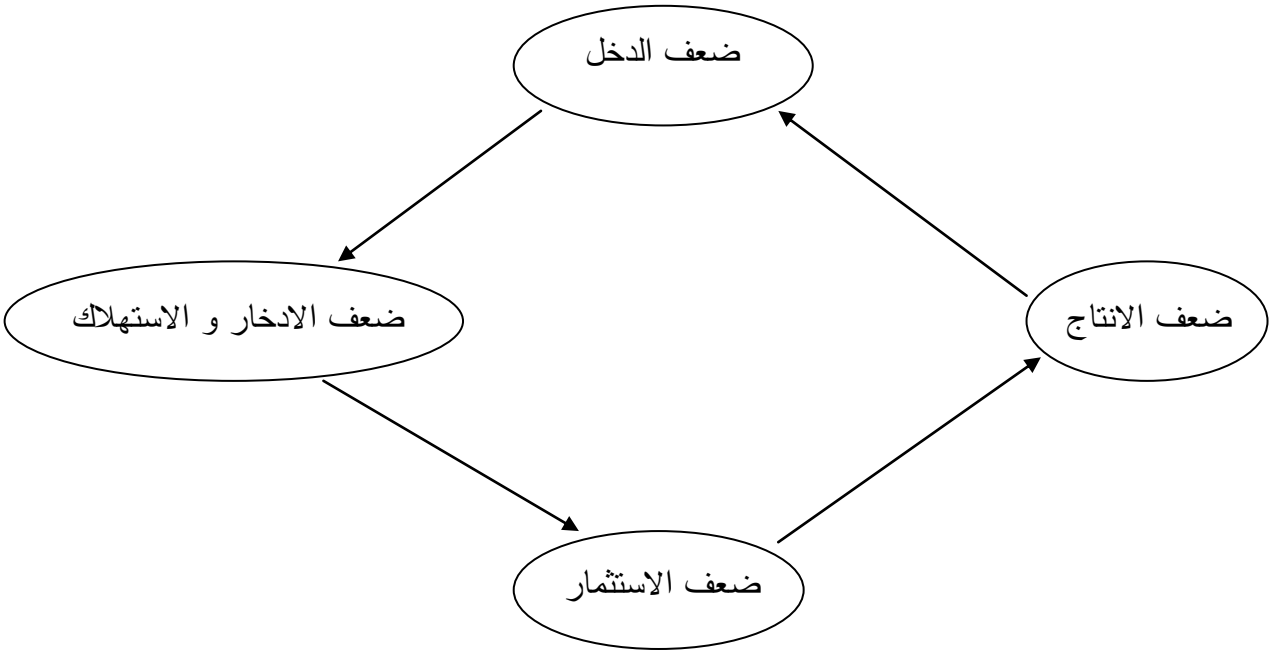

المصدر : من إعداد الطالبين

إن ما توصلت إليه دراستنا يتوافق مع نظرية حلقة نوركس لأننا أجرينا الدراسة على الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر من اقتصاديات الدول النامية .

جاءت هذه النتائج مخالفة لنتائج الدراسات التي احريت على اقتصاديات الدول المتقدمة، حيث تفسر هذه النظرية ان التراكم الرأسمالي للدول المتقدة يقود اساسا الى مستويات مرتفعة من حجم الاستثمار و التي تؤدي بدورها الى رفع مستوى الانتاج و هذا يؤدي بالضرورة الى رفع مستوى الدخل الذي يقود الى تحسن مستوى الادخار و الاستهلاك.

الخاتمة

في ختام هذا البحث نذكر بموضوعه المتمثل في دراسة التنمية الاقتصادية، من حيث المفهوم والأهمية وكذا استراتيجياتها وسبل القضاء على معوقاتها، وجعلنا لتغير الناتج المحلي على المدى الطويل كمقياس لهذه التنمية كونه محاولة لجمع مختلف المكونات الاقتصادية الكلية في مقياس واحد ، ثم التركيز على أثر محددات هذا الناتج المحلي المتمثلة في الاستهلاك ، الاستثمار والادخار على قيمة الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري على وجه الخصوص .

وقد شهدت الجزائر خلال ثلاثة عقود الماضية تغيرات كبرى على مختلف الأصعدة ليس فقط في المجال الاقتصادي، رافق ذلك برامج تنموية وتغيرات جذرية وهامة على المستوى الكلي، بحيث توجهت سياسات الدولة إلى الحد من الآثار السلبية للتغيرات الحاصلة على الاقتصاد الوطني وذلك عن طريق توجيه الاستثمار العمومي والخاص، ترشيد وتوجيه الاستهلاك وتعبئة المدخرات الوطنية، بهدف الوصول إلى أعلى معدلات التشغيل والحفاظ على ذلك على المدى الطويل لتحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق رفع الناتج المحلي .

ونظراً لهذه الأهمية التي يكتسيها موضوع تأثير الادخار، الاستثمار والاستهلاك التنمية الاقتصادية في الجزائر خصوصاً، فقد لجأنا إلى القيام بهذه الدراسة التي اشتملت على فصلين تمثلا في: علاقة التنمية الاقتصادية بالاستثمار و الادخار، الاستهلاك كفصل أول، وقد خصص الفصل الثاني للدراسة القياسية لأثر الاستثمار والادخار، الاستهلاك على التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2019 ، حيث جاءت إشكالية بحثنا على النحو التالي:

ما مدى تأثير محددات التنمية الاقتصادية على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة ما بين 1990 إلى غاية 2019 ؟

وقد تم في هذا الفصل تطبيق الجانب النظري على الاقتصاد الجزائري عن طريق الدراسة القياسية التي مكنتنا من اختبار الفرضيات التي وضعها الطالبين وقد جاءت النتائج كالتالي :

اختبار الفرضيات:

1. تتعلق الفرضية الأولى بوجود علاقة سببية بين الاستثمار و التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة ما بين 1990 إلى غاية 2019، وبعد اختار الفرضية تبين تأكدنا من صحتها؛

2. تتعلق الفرضية الأولى بوجود علاقة سببية بين الادخار و التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة ما بين 1990 إلى غاية 2019، وبعد اختار الفرضية تبين تأكدنا من صحتها؛

3. تتعلق الفرضية الأولى بوجود علاقة سببية بين الاستهلاك و التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة ما بين 1990 إلى غاية 2019، وبعد اختار الفرضية تبين تأكدنا من صحتها؛

نتائج الدراسة:

توصّلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- يعتبر الطلب الاستهلاكي من أهم مُكوِّنات الطلب الكلي إذ يشكل نسبة كبيرة منه ؛
- إن العادات الاستهلاكية لم تتغير في الجزائر خلال فتر ة الدراسة وهذا ما يعني صعوبة في التخلي عن النمط الاستهلاكي؛
- انخفاض معدل الزيادة في الاستهلاك قد يؤدي إلى حالة الركود الاقتصادي ؛
- الادخار يساهم في عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر ولكن بنسب ضعيفة وهذا راجع بالأساس لنقص المدخرات نتيجة عدة أسباب أهمها: ضعف المؤسسات المالية في الجزائر، ونقص السيولة وعدم قيام الدولة بوضع معدلات تحفز الأفراد على الادخار؛

المقترحات:

من خلال النتائج التي توصلنا إليها، يمكننا الخروج ببعض المقترحات كما يلي :

- التشجيع على الادخار في المؤسسات المالية بخلق منتوجات مالية اسلامية؛
- اعتماد الزكاة والصدقات كآليات للحد من تناقص الميل الاستهلاكي ووسيلة للإنعاش الاقتصادي؛

آفاق البحث:

استهدفت دراستنا معرفة أثر الاستثمار والادخار، الاستهلاك على التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2019 ، وتعتبر النتائج المتوصل إليها كإجابة عن إشكالية الدراسة

في حدود القيود البحثية، لكنها في نفس الوقت تثير العديد من الأسئلة التي تتعلق بعلاقة الاستثمار والادخار، الاستهلاك مع التنمية الاقتصادية ، يمكن اعتبارها نقطة انطلاق لدراسات مستقبلية جديرة بالدراسة والتحليل منها:

- مدى تأثير التضخم وتغيرات أسعار الفائدة على التنمية الاقتصادية ؛
- أثر كفاءة المؤسسات المالية في تعبئة المدخرات على التنمية الاقتصادية ؛
- الإنفاق الحكومي وأثره على رفع معدل التشغيل والتنمية .

قائمة المراجـــــــــع

الكتب بالعربية

1) احمد عبد العزيز الشرقاوي – الساسة الضريبية و العدالة الاجتماعية في مصر 1971 – معهد التخطيط القومي.
2) تومي صالح – مدخل لنظرية القياس الاقتصادي – ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية – بن عكنون – الجزائر.
3) حسين عواضة عبد الرؤوف فطيش، المالية العامة – موازنة الضرائب و الرسوم – الطبعة الأولى دار الخلود للطباعة بيروت لبنان 1995.
4) جلاطو – الإحصاء – ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية – بن عكنون – الجزائر.
5) رفعت المحجوب – المالية العامة – دار النهضة العربية – بيروت
6) عبد العزيز شرابي – طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي – ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون – الجزائر.
7) عبد الكريم صادق بركات – الاقتصاد المالي – الدار الجامعية للنشر بيروت 1987.
8) عطية عبد الحليم صقر – الآثار " المالية و الاقتصادية " المترتبة على الأحكام الدستورية في مجال الضرائب – القاهرة جامعة الأزهر 1996.
9) فيصل فخري مراد د عدنان الهندي – مبادئ الإدارة المالية العامة و اقتصاديتها مصادر الأموال العامة و استخداماتها الجزء الأول – المطبعة الأردنية سنة 1980.
10) محمد عباس محرزي – اقتصاديات المالية العامة " النفقات العامة الإيرادات العامة الميزانية العامة للدولة " – ديوان المطبوعات الجامعية 11 –2003 الساحة المركزية– بن عكنون – الجزائر.
11) منصور ميلاد يونس – المالية العامة – الدار الجامعية للنشر طرابلس 1991.
12) مولود حشمان – نماذج و تقنيات التنبؤ القصير المدى – ديوان المطبوعات الاجتماعية طبعة 2002 الساحة المركزية – بن عكنون – الجزائر.
13) ناصر مراد – فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق –دار النشر هومة طبعة 2003.
14) يونس احمد بطريق – النظم الضريبية – دار الجامعة بيروت سنة 1986.

التقارير والمجلات :

1) مهيدي حسنية ، دراسة العلاقة السببية بين تقلبات أسعار النفط وأدوات السياسة المالية للجزائر باستخدام منهجية. (Toda and Yamamoto) خلال الفترة 1970-2016 ، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة " جامعة الوادي. الجزائر. المجلد 04 . العدد 01 . جوان 2019.

2) سبكي وفاء، اختبار سببية Toda-Yamamoto بين التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980 - 2016)، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد03 مكرر الجزء الثاني ، 2019.

3) سعد نوري عطاالله الحمداني ، العلاقة السببية بين التداول النقدي والناتج المحلي الإجمالي في الأردن للمدة (1980-2015)، سعد الحامدي، دورية الاقتصاد و الادارة جامعة الانبار العراق، العدد 10، 2018.

4) د.تمار أم ين، اختبار سببية toda- yamamoto -عجز الموازنة بين و الميزان التجاري في الجزائر للفترة (1990-2016)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد التاسع - جوان 2018.

5) عطا هشام، العلاقة السببية بين معدل الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي في الدول النامية باستعمال منهج Toda-Yamamoto للفترة (1970-2013) مجلة رؤى اقتصادية الجزائر.

6) حراث حنان و رمضاني محمد، دراسة العلاقة السببية بين الاستثمار السياحي والنمو السياحي في الجزائر باستعمال منهجية Toda and Yamamoto ، مجلة البشائر الاقتصادية (المجلد الرابع، العدد 2) الجزائر ، 2018.

7) حيدر حسين احمد آل طعمة، تحليل فرضية التزامن المالي في الاقتصاد العراقي باستخذام منهجية Toda-Yamamoto للسببية، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 14 العدد (58)، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء 2018.

الكتب باللغة الفرنسية:

1) GEORGES Bresson Alain pirotte 1995 décembre première édition,- Econométre des séries temporelles théorie et applications-
2) Hemir Guitton –statistique et économétrie- professeur à la faculté de Droit et des sciences économique de paris;Précis Dalloz.
3) H.Kaufman j; L.Groboillot –les techniques de la prévision à court terme lissage, modèles simulation -Dunod 1975.
4) J. JOHNSON – traduit et présenté par BERNARD guérin et FRANSISCO Vergara économica (1985)-Méthode économétrique tome 1-.
5) MARCHAT Didier(1994)- Droit fiscal et fiscalité de l'entreprise-, 3émé édition , l'Hermes
6) MUSGRAVE Richard (1969)- Fiscal system -LONDON , university press
7) Mutation, numéro 07Ministère des finances, DGI.
8) TROTABAS louis (1970)- Finances publiques-quatriéme édition PARIS, DALLOZ.